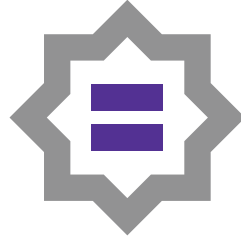


منا
لحقوق
الإنسان



MENA
Rights
Group



التقرير
السنوي 2025

منًا لحقوق الإنسان هي منظمة غير حكومية للمناصرة القانونية مقرها جنيف، تعمل على الدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية وتعزيزها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. نقدّم المساعدة ومُنتل الضحايا والناجين من انتهاكات حقوق الإنسان أمام آليات الحماية الدولية، ونستند إلى التوثيق لتحديد الأمط المنهجية للانتهاكات والدفع نحو الإصلاحات القانونية والسياساتية اللازمة لمنع تكرارها.

نحقق مهمتنا من خلال التوثيق والرصد، والتقاضي، والتحليل وإعداد التقارير، ورفع الوعي، وبناء القدرات، وتقييم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما نعتمد نهجاً تعاونياً، حيث نعمل بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية لضمان تمثيل وجهات النظر المحلية بشكل فعّال في المحافل الدولية.

يشمل نطاق عملنا الجغرافي الدول الأعضاء الاثنتين والعشرين في جامعة الدول العربية. ومن بينها، نركّز على البلدان التي نعتقد أن عملنا يمكن أن يُحدث فيها الأثر الأكبر، مع الأخذ في الاعتبار قدراتنا وأولوياتنا الاستراتيجية.

نركّز بشكل أساسي على انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، مثل الحق في الحياة، والحرية، والأمان الشخصي، وضمانات الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة، وحرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. ونعتبر حماية هذه الحقوق أمراً أساسياً لأنها تهيئ الظروف اللازمة لتمكين الأفراد من المطالبة بجميع حقوقهم الأخرى وممارستها بأمان، دون خوف من التهيب أو الأعمال الانتقامية.

المحتويات

4	مقدمة
6	أبرز إنجازات عام 2024
7	المناصرة القانونية
9	القمع العابر للحدود
9	مواجهة العوامل التي تغذي القمع العابر للحدود
13	الانتهاكات بحق طالبي اللجوء واللاجئين
15	التصدي لإساءة استخدام أطر الأمن ومكافحة الإرهاب
21	الدفاع عن السجناء المحكومين بالإعدام في المملكة العربية السعودية
22	مكافحة الإفلات من العقاب في جرائم الاختفاء القسري
25	الدفاع عن المدافعين عن حقوق الإنسان
26	التصدي للقيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع السلمي
30	التصدي للتدابير الإدارية المستخدمة لإسكات المنتقدين
	ضمان تأثير أصوات المجتمع المدني على إجراءات الأمم المتحدة
32	في مجال حقوق الإنسان
32	المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل للعراق ولبنان وموريتانيا
33	تقييم احترام الحقوق المدنية والسياسية في الأردن والمغرب
34	تقييم امتثال البحرين للحظر المطلق للتعذيب
34	التفاعل مع خبراء الأمم المتحدة المستقلين بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في السعودية
35	تقييم أداء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
	تعزيز الإهتمام الدولي بانتهاكات حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
8	
40	المشاركة الرقمية
41	التفاعل الإعلامي
43	قائمة المنشورات

مقدمة

الأصدقاء والداعمون الأعزاء،

بينما أكتب هذه الكلمات، أتأمل عاماً آخر اتسم بعنفٍ وقمعٍ شديدين في أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تتجه أفكارنا أولاً إلى ضحايا الإبادة الجماعية في غزة والسودان، الذين ما زالت معاناتهم مستمرة في ظل إفلاتٍ كاملٍ من العقاب. في منّا لحقوق الإنسان، نواصل التزامنا العميق بالتنديد بانتهاكات حقوق الإنسان ودعم أولئك الذين يجروون على رفع أصواتهم في وجه الظلم، رغم المخاطر الجسيمة التي يواجهونها.

لقد اتسم عام 2025 بتصاعد الهجمات على المجتمع المدني في مختلف أنحاء المنطقة، إضافة إلى تخفيضات كبيرة في تمويل منظمات حقوق الإنسان. وزاد من تعقيد هذه التحديات تصاعد ممارسات القمع العابر للحدود، حيث يتعرض أفراد المجتمع المدني للاستهداف حتى عندما يحاولون الفرار والبحث عن الأمان في أماكن أخرى، بحيث لم يعد هناك مكان آمن فعلياً للمدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد جعلت هذه العقوبات عملنا أكثر صعوبة، وقيّدت قدرتنا على الاستجابة للعدد المتزايد من الأفراد الذين يلتمسون دعمنا. ومع ذلك، ورغم هذه التحديات، سررنا برؤية بعض الأثر لجهودنا، حيث استعاد عدد من الأشخاص الذين ساعدناهم حريتهم، كما حظيت قضايا حقوقية أساسية بالاهتمام الذي تستحقه.

ومع ذلك، يجب أن نكون صادقين: فالوضع العام لحقوق الإنسان في المنطقة لا يشهد تحسناً. لقد أصبح من الصعب على نحو متزايد جذب انتباه المجتمع الدولي وتحفيز تحركٍ فعال. والأكثر إثارة للقلق أن منظومة الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان التي نعتمد عليها، والتي تمثل آخر ما تبقى من ركائز القانون الدولي لحقوق الإنسان، تواجه هي نفسها صعوبات جسيمة وهجمات غير مسبوقه. إن هذا التآكل في الأسس ذاتها التي تقوم عليها حماية حقوق الإنسان أمر يبعث على القلق العميق.

وعلى الصعيد الداخلي، شهد عام 2025 تغييرات مهمة داخل فريقنا. أود أن أودّع من القلب صديقي العزيز وزميلي أليكسيس تيري، الذي ينطلق إلى مغامرات جديدة. لقد كان أليكسيس أحد الأعمدة الأساسية في بناء منّا لحقوق الإنسان، وكان معنا منذ تأسيسها وقد كانت مساهماته لا تُقدّر بثمن، وسيُفتقد كثيراً.

يسرني أن أعلن عن تغييرات مهمة في فريقنا ونحن نتجه إلى عام 2026. فقد تم تعيين فلاح السيد في منصب المسؤولية القانونية الأولى وقائدة المناصرة، كما تم تعيين تانيا بولاكوفسكي في منصب المسؤولية القانونية الأولى وقائدة البحث. وأنا فخورة بشكل خاص بأن هذه التعيينات القيادية تعكس التزام منّا لحقوق الإنسان ببناء فريق شاب، ديناميكي، تقوده النساء. فعندما تأسست منّا لحقوق الإنسان، كان لدينا تصور واضح لما نريده لها: أن تكون مؤسسة أسستها النساء وتقودها النساء، ديناميكية ومختلفة عما اخترناه في أماكن أخرى. وأنا ممتنة لوجود هؤلاء المهنيين الملتمزين الذين يقودون هذه المجالات الأساسية من عملنا، وأنطلع إلى الأثر المهم الذي ستحدثه قيادتهن في السنوات المقبلة. كما أود أن أشكر جوستين لاغر وإستيل ألمان، اللتين تواصلان تقديم طاقتهما وتفانيهما لخدمة رسالتنا.

وأخيراً وليس آخراً، أود أن أحيي الناجين والضحايا وعائلاتهم الذين يواصلون وضع ثقتهم بنا، رغم الانتهاكات الجسيمة التي يواجهونها والمخاطر المرتبطة برفع أصواتهم. كما أود أن أشكر شركاءنا في هذا المجتمع الرائع لحقوق الإنسان الذي

ننتمي إليه، وكذلك أعضاء مجلس الإدارة والمتطوعين، الذين لولا شغفهم والتزامهم لما كانت ممًا لحقوق الإنسان على ما هي عليه اليوم.

وأنا ممتنة بعمق لجهات التمويل التي تواصل الإيمان بعملنا: مؤسسة المجتمع المفتوح، كانتون جنيف، مدينة جنيف، مؤسسة هانس ويلسدورف، المركز العالمي للأمن التعاوني، أكسس ناو، تحالف منظمات المجتمع المدني المعني بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، بلدية كاروج، مؤسسة ريديس، والمركز الدولي لقانون المنظمات غير الربحية.

تضامناً،

إيناس عصمان

المؤسسة المشاركة والمديرة التنفيذية

أبرز إنجازات عام 2025

قمنا بتمثيل ودعم 248 شخصاً تعرّضوا لانتهاكات حقوق الإنسان في 12 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

رفعنا 38 قضية جديدة أمام آليات الحماية الدولية.

تم الإفراج عن 19 شخصاً خلال عام 2025 نتيجة جهود المناصرة الاستراتيجية التي قمنا بها.

رصدنا مدى امتثال 6 دول لمعايير حقوق الإنسان خلال تقييمها من قبل آليات حقوق الإنسان الدولية.

أطلقنا وشاركنا في عدة حملات لرفع الوعي حول انتهاكات حقوق الإنسان، وسلطنا الضوء على قصص الضحايا والناجين من خلال نشر قضاياهم ومشاركتها على موقعنا الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي.

نظمنا وشاركنا في 23 فعالية علنية وعبر الإنترنت.

وقد تم الاستشهاد بأراء أعضاء فريقنا بانتظام في منشورات إعلامية كبرى، كما حظي عملنا بتغطية من وسائل إعلام دولية ومحلية، من بينها رويترز، فرانس 24، ميدل إيست آي، آر تي، وبي بي سي نيوز أفريقيا.

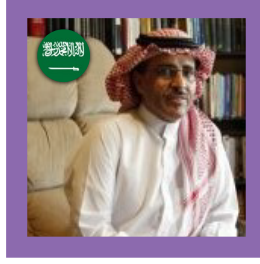
المناصرة القانونية

نحن نعتمد على التقاضي والبحث والمناصرة لمواجهة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. فنحن ندعم ضحايا وناجى الانتهاكات وممثلهم أمام الآليات الدولية من أجل وضع حد للانتهاكات الجارية أو الحصول على جبر للانتهاكات السابقة. كما نستند إلى القضايا التي نعمل عليها وإلى أبحاثنا من أجل الدفع نحو إصلاحات قائمة على حقوق الإنسان ورفع الوعي لدى صناع القرار. ومن خلال الجمع بين هذه الأدوات، نسعى إلى تحقيق العدالة للأفراد وإحداث تغيير مستدام.

في عام 2025، سررنا بأن عدداً من الأشخاص الذين دافعنا عنهم استعادوا حريتهم:



20 يناير
الإفراج عن سليمان أحمد بعد عام وشهرين و26 يوماً من الاحتجاز التعسفي.



7 يناير
الإفراج عن محمد القحطاني بعد 11 عاماً و9 أشهر و29 يوماً من الاحتجاز التعسفي.



6 يناير
أطلق سراح عيسى النخيفي بعد 8 سنوات و19 يوماً من الاحتجاز التعسفي.



13 فبراير
أُفرج عن هبة أبو طه بعد 6 أشهر ويومين من الاحتجاز التعسفي.



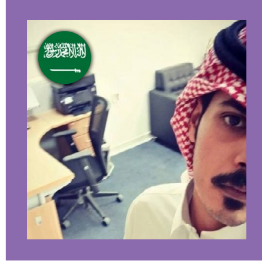
8 فبراير
الإفراج عن ياسين مكبراش بعد 6 أشهر ويومين من الاحتجاز التعسفي.



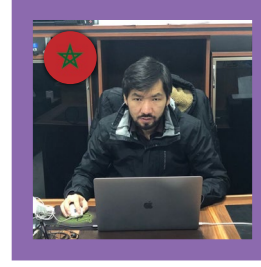
10 فبراير
الإفراج عن سلمى الشهاب بعد 4 سنوات و26 يوماً من الاحتجاز التعسفي.



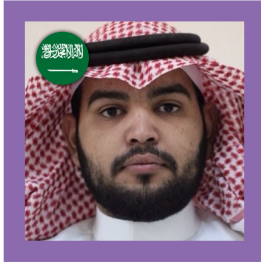
5 مايو
الإفراج عن كميل الزعبي
بعد 33 يوماً من الاحتجاز
التعسفي.



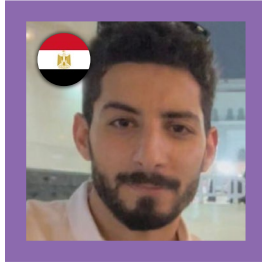
أبريل
أطلق سراح عبد الله الدريبي
بعد 3 سنوات وشهر واحد من
الاحتجاز التعسفي.



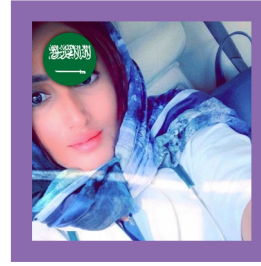
12 فبراير
الإفراج عن إدريس حسن بعد
3 سنوات و6 أشهر و24 يوماً
من الاحتجاز التعسفي.



13 يوليو
الإفراج عن عبد العزيز
الشبيبي بعد 11 سنة و7
أشهر و25 يوماً من الاحتجاز
التعسفي.



6 يونيو
الإفراج عن أحمد كامل بعد 6
أشهر و25 يوماً من الاحتجاز
التعسفي.



19 مايو
أُفرج عن لينا الشريف بعد
4 سنوات من الاحتجاز
التعسفي.



11 تشرين الأول
الإفراج عن أشرف عابدين
بعد 3 أشهر من الاحتجاز
التعسفي.



2 أكتوبر
أُفرج عن سعيد وأمين شبلي
بعد 3 أشهر و5 أيام من
الاحتجاز التعسفي.



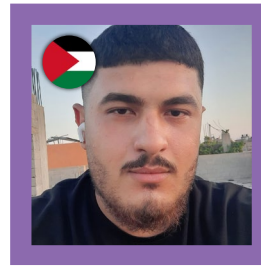
26 يونيو
أطلق سراح عمر الخطيب بعد
عام واحد و3 أشهر و25 يوماً
من الاحتجاز التعسفي.



ديسمبر
أُفرج عن محمد الكيالي
بعد قرابة عام من الاحتجاز
التعسفي.



13 أكتوبر
أطلق سراح محمد قشنة بعد
شهرين و11 يوماً من الاحتجاز
التعسفي.



5 سبتمبر
الإفراج عن مجد الجزار بعد
شهر واحد و27 يوماً من
الاحتجاز التعسفي.



مجسم طائرة فوق خريطة المملكة العربية السعودية كجزء من خريطة العالم. مفهوم الرحلات الجوية/السفر في المملكة العربية السعودية © السيدة لي، مرخصة بموجب Shutterstock

القمع العابر للحدود

التعاون بين الدول العربية في مجالات الأمن الداخلي ومنع الجريمة. ومن خلال إدارة المتابعة الجنائية والبيانات التابعة له، يقوم المجلس بتعميم مذكرات التوقيف الصادرة بطلب من الدول إلى أقسام الارتباط في الدول الأعضاء، كما يسهل عمليات تسليم الأشخاص المطلوبين.

في عام 2023، أجرت منّا لحقوق الإنسان أول بحث رائد حول مجلس وزراء الداخلية العرب، كشفت من خلاله تأثير الإطار القانوني وعمليات المجلس على حقوق الإنسان، ودوره في تمكين ممارسات القمع العابر للحدود في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وخلال السنوات الأخيرة، وثقت منّا لحقوق الإنسان حالات ثمانية أفراد تعرّضوا لعمليات تسليم ذات طابع سياسي داخل نطاق جامعة الدول العربية، وهي على الأرجح مجرد جزء صغير من حجم الظاهرة.

وفي فبراير 2025، وبمناسبة انعقاد المؤتمر السنوي الثاني والأربعين للمجلس في مقره بتونس، قادت منّا لحقوق الإنسان حملة مشتركة مع 15 منظمة غير حكومية دعت فيها المجلس إلى وقف تسهيل عمليات التسليم التعسفي للمعارضين السلميين والمدافعين عن حقوق الإنسان بين دول جامعة الدول العربية، وإلى مواءمة إطاره القانوني وأنظمتها مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

كما أرسل التحالف رسالة مشتركة إلى المجلس طالب فيها بإنهاء دوره في القمع العابر للحدود، والدعوة إلى إجراء إصلاحات تضمن الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد حظيت الحملة بتغطية إعلامية من ميدل إيست آي.

لا يزال القمع العابر للحدود يشكّل مصدر قلق متزايد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولم يشهد عام 2025 أي تراجع في هذه الممارسات. وفي ظل هذا التوجه المتصاعد، واصلت منّا لحقوق الإنسان توسيع نطاق عملها وخبرتها في هذه المسألة الحاسمة، من خلال بناء رصيد قوي يجمع بين العمل على القضايا الفردية والبحث البنوي.

وقد مثّلت منّا لحقوق الإنسان عدداً من ضحايا القمع العابر للحدود، بما في ذلك أفراداً كانوا معرضين لخطر التسليم إلى دول قد يواجهون فيها التعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى المستوى البنوي، أعدت منّا لحقوق الإنسان تقارير وأبحاثاً قائمة على الأدلة لكشف العوامل القانونية والمؤسسية التي تغذي ممارسات القمع، كما دعت إلى إصلاحات منهجية تهدف إلى ضمان المساءلة وتعزيز الضمانات الوقائية ضد الانتهاكات.

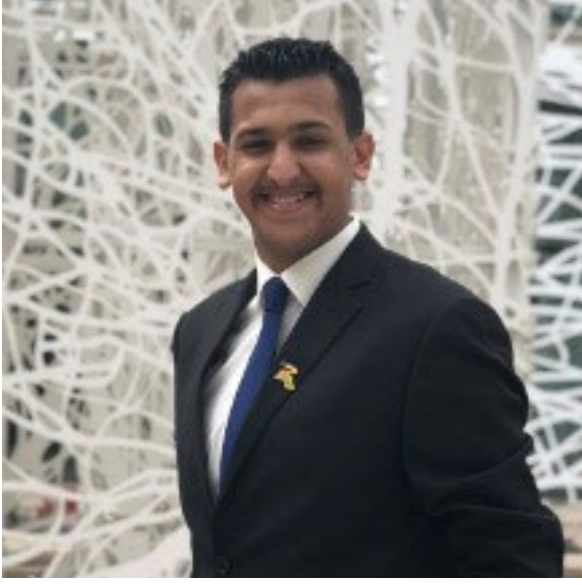
مواجهة العوامل التي تغذي القمع العابر للحدود

مجلس وزراء الداخلية العرب

غالبًا ما يُشار إليه بشكل مزلّ باسم «الإنتربول العربي»، وهو هيئة تابعة لجامعة الدول العربية تُعنى بتعزيز

2025: تزايد حالات استهداف الأفراد عبر القمع العابر للحدود

سلمان الخالدي



بدأ العام باعتقال الناشط الكويتي سلمان الخالدي في 1 يناير 2025 في العراق، بناءً على مذكرة توقيف جرى تعميمها عبر مجلس وزراء الداخلية العرب. وسرعان ما تم تسليمه إلى الكويت، حيث كانت السلطات قد حكمت عليه غيابياً بالسجن لعدة سنوات بسبب انتقاده الحكومة على وسائل التواصل الاجتماعي. حيث أنه في عام 2024، جُرد من جنسيته الكويتية انتقاماً من تعبيره عن آرائه. ولا يزال الخالدي محتجزاً تعسفياً في الكويت، وتواصل مناً لحقوق الإنسان الدعوة إلى الإفراج الفوري عنه.

عبد الرحمن يوسف القرضاوي

اعتقلت السلطات اللبنانية الشاعر المصري عبد الرحمن يوسف القرضاوي وتم تسليمه إلى الإمارات العربية المتحدة في 8 يناير 2025، بعد انتقاده لدول الجامعة العربية عبر الإنترنت. وبعد علمها بعملية تسليمه واختفائه القسري، سارعت مناً لحقوق الإنسان إلى إحالة قضيته إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي التابع للأمم المتحدة، الذي طلب بدوره من السلطات الإماراتية توضيح مصيره ومكان وجوده.

تعزيز الضمانات داخل الإنترنت لمنع إساءة الاستخدام

في عام 2025، استمرت المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان المرتبطة بالإنترنت، ولا سيما في ما يتعلق بشركاته واحتمال تسهيله لممارسات القمع العابر للحدود. ففي فبراير 2025، أعلنت المملكة العربية السعودية والإنترنت عن اتفاق لافتتاح مكتب إقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الرياض. وفي هذا السياق، وجّهت مناً لحقوق الإنسان ومنظمة القسط لحقوق الإنسان رسالة إلى الإنترنت دعته فيها إلى إعادة النظر في هذا القرار. وسلطت الرسالة الضوء على السجل الحقوقي الخطير للمملكة العربية السعودية ودورها البارز في ممارسات القمع العابر للحدود، بما في ذلك عمليات التسليم ذات الدوافع السياسية للمدافعين عن حقوق الإنسان، وانتهاكات مبدأ عدم الإعادة القسرية. وأكدت مناً لحقوق الإنسان أن مثل هذه الشركات تقوّض الالتزامات الدستورية للإنترنت باحترام حقوق الإنسان وحظر التسليم لأسباب سياسية، كما قد تسهم في تمكين الانتهاكات التي يفترض بالإنترنت العمل على منعها.

وبالتوازي مع هذه الجهود، انخرطت مناً لحقوق الإنسان بشكل بناء مع الإنترنت بهدف تعزيز ضماناته الداخلية. ففي أبريل 2025، أعدت مناً لحقوق الإنسان ورقة إحاطة حلّت فيها مسودة التعديلات الجديدة على النظام الأساسي للجنة مراقبة ملفات الإنترنت، ولا سيما ما يتعلق بإجراءات النظر في الطلبات والحق في الوصول إلى البيانات وتصحيحها وحذفها. وسلطت الورقة الضوء على الكيفية التي قد تجعل بها هذه التعديلات من الصعب على المتقدمين الطعن في الإشعارات الصادرة بدوافع سياسية، وقدمت توصيات ملموسة لتعزيز الضمانات ضد إساءة الاستخدام.

وقد تمت مشاركة هذه الورقة مع الإنترنت، ويسرنا أن النظام الأساسي بصيغته النهائية أخذ في الاعتبار توصية مناً لحقوق الإنسان بإضافة فقرة إلى المادة 28، تلزم لجنة مراقبة ملفات الإنترنت بإخطار مقدمي الطلبات وتقديم الأسباب عند رفض الطلبات التي تُعتبر مسيئة أو غير مقبولة. ويظهر ذلك قدرة مناً لحقوق الإنسان على التأثير في سياسات الإنترنت وتعزيز الضمانات الأساسية لمنع إساءة استخدام آلياته في ممارسات القمع العابر للحدود.

في صحيفة العربي الجديد تناول دعايات القضية واعتبر أن تسليمه يُظهر أن أي دولة من دول جامعة الدول العربية لم تعد مكاناً آمناً للمعارضين.

جاسم الشامسي



ومع تزايد المخاوف من احتمال استخدام شركة Royal Jet الإماراتية في عملية نقله، خاصة بعد رصد استعداد الطائرة A6-RJA للمغادرة من مطار بيروت، أرسلت منّا لحقوق الإنسان رسالة إلى الشركة تدعوها إلى عدم المشاركة في نقله. إلا أن الشركة لم ترد على الرسالة. وكانت الشركة قد تورطت سابقاً في تسليم معارض بحريني بشكل غير قانوني من صربيا عام 2022.

أعتقل جاسم راشد الشامسي، وهو معارض إماراتي يعيش في المنفى، في 6 نوفمبر 2025 على يد قوات الأمن السورية في دمشق. وقد نُقل إلى مكان غير معلوم، مما يعرضه لخطر وشيك بالتسليم إلى الإمارات العربية المتحدة، حيث يواجه خطراً جسيماً بالتعرض للتعذيب والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري. وكان الشامسي قد حُكم عليه غيابياً بالسجن 15 عاماً في المحاكمة الجماعية المعروفة باسم قضية «الإمارات 94» عام 2013، وذلك على خلفية دعمه لإصلاحات ديمقراطية في الإمارات. وفي ديسمبر 2023، وُجّهت إليه اتهامات جديدة لا أساس لها تتعلق بالإرهاب ضمن ما يُعرف بقضية «الإمارات 84»، قبل أن يُحكم عليه لاحقاً بالسجن المؤبد. وقد سارعت منّا لحقوق الإنسان إلى إحالة قضيته إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي التابع للأمم المتحدة. وتشبه قضيته قضية خلف الرميثي، وهو معارض إماراتي آخر يعيش في المنفى حوكم ضمن قضية «الإمارات 94»، وتم تسليمه من الأردن إلى الإمارات في مايو 2023 بناءً على مذكرة توقيف جرى تعميمها عبر مجلس وزراء الداخلية العرب. ولا يزال الشامسي في عداد المفقودين، فيما تواصل منّا لحقوق الإنسان المطالبة بالكشف عن مكان وجوده.

وخلال العام، نفذت منّا لحقوق الإنسان سلسلة واسعة من أنشطة المناصرة المتعلقة بقضية القرضاوي. فقد شاركت في دعوة للإفراج الفوري عنه وقعتها أكثر من 500 منظمة حول العالم، كما شاركت في نداء عاجل موجّه إلى المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي للضغط على السلطات الإماراتية لإنهاء اختفائه القسري. كما سلّط الضوء على مرور 200 يوم على اختفائه القسري، مطالبة السلطات بالكشف عن مكان وجوده وضمان سلامته.

وفي إطار الجهود المشتركة للمجتمع المدني لتسليط الضوء على قضيته، دُعيت منّا لحقوق الإنسان لتقديم خبرتها حول مجلس وزراء الداخلية العرب وظاهرة القمع العابر للحدود التي تقف وراء تسليمه، وذلك خلال عدد من الفعاليات العامة رفيعة المستوى، بما في ذلك فعاليات في الأمم المتحدة. كما ظهرت تحليلات فريق منّا لحقوق الإنسان في تغطيات إعلامية دولية للقضية، من بينها تقرير إستقصائي نشره موقع DropSite News قدمت فيه مسؤولية حقوق الإنسان في المنظمة تانيا بولاكوفسكي تحليلاً متخصصاً. وفي يناير 2025، نشرت المديرية التنفيذية للمنظمة إيناس عصمان مقال رأي

اعتقلت السلطات التركية محمد الكيالي، المدافع السوري عن حقوق الإنسان، في 28 ديسمبر 2024، بناءً على نشرة حمراء صادرة عن الإنتربول أصدرتها السلطات السعودية في عام 2016. قدمت منًا لحقوق الإنسان نداءً عاجلاً إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة في أبريل 2025، مما دفعها إلى إصدار بيان تعرب فيه عن قلقها بشأن احتجازه وخطر تسليمه إلى المملكة العربية السعودية، حيث سيواجه خطراً جسيماً بالتعرض للتعذيب وسوء المعاملة. ساهمت جهود المناصرة هذه في الإفراج عن الكيالي لاحقاً.

حسن آل ربيع



واصلت منًا لحقوق الإنسان دعم أحمد كامل، وهو مواطن مصري حُكِم عليه غيابياً بالسجن 25 عاماً انتقاماً من مشاركته في احتجاجات الربيع العربي. وقد اعتُقل في المملكة العربية السعودية في نوفمبر 2024 في ظروف تشير إلى أن اعتقاله تم تسهيله عبر مجلس وزراء الداخلية العرب. وعلى الرغم من النداءات العاجلة التي قدمتها منًا لحقوق الإنسان، تم تسليم كامل إلى مصر في 5 مارس 2025. إلا أن جهود المناصرة، بما في ذلك رسالة مشتركة إلى وزير الخارجية الأمريكي لطلب المساعدة في تأمين الإفراج عنه، ساهمت في تحقيق نتيجة إيجابية. فبعد إعادة محاكمته، تمت تبرئته والإفراج عنه، كما سُمح له بالسفر إلى دولة ثالثة آمنة.



واصلت منًا لحقوق الإنسان دعم حسن آل ربيع، وهو مواطن سعودي تم تسليمه من المغرب إلى المملكة العربية السعودية في عام 2023 بناءً على مذكرة توقيف تم تعميمها عبر مجلس وزراء الداخلية العرب. وينتمي آل ربيع إلى الأقلية الشيعية، وينحدر من عائلة عانت تاريخاً طويلاً من الاضطهاد، حيث أُعدم عدد من أقاربه أو ما زالوا يواجهون أحكام الإعدام. ومنذ تسليمه، لا يزال محتجزاً احتجازاً تعسفياً.

ولا تزال قضيته معروضة أمام لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، حيث قدمت منًا لحقوق الإنسان حجج قانونية شاملة تفند إنكار الحكومة المغربية لوقوع أي مخالفة، وتوضح كيف أن عملية التسليم انتهكت التزامات المغرب بموجب القانون الدولي، ولا سيما مبدأ عدم الإعادة القسرية. وقد أصبحت القضية الآن جاهزة للنظر فيها في

محمد الكيالي



يتمثل في التعذيب والاحتجاز التعسفي. وقد واصلت منّا لحقوق الإنسان تقديم الدعم له والدعوة إلى الإفراج الفوري عنه، بما في ذلك من خلال بيانات مشتركة مع منظمات غير حكومية ودعوات للسلطات البلغارية لمنحه الحماية. ورغم جهود المناصرة المستمرة التي تبذلها منّا لحقوق الإنسان، لا يزال الخالدي محتجزاً ومعرضاً للخطر.

إدريس حسن



في قضية أخرى تتعلق بالإنترنت، أُفراج أخيراً عن إدريس حسن، وهو طالب لجوء من الإيغور، في فبراير 2025 بعد سنوات من التقاضي والمناصرة المستمرة. وكان حسن محتجزاً في المغرب منذ يوليو 2021 استناداً إلى نشرة حمراء صادرة عن الإنترنت بطلب من الصين. وعلى الرغم من أن الإنترنت ألغى النشرة الحمراء، وافقت السلطات المغربية في أواخر عام 2021 على تسليمه، ما دفع منّا لحقوق الإنسان ومنظمة «حماية المدافعين» إلى طلب تدابير مؤقتة من الأمم المتحدة لضمان حمايته.

وقد حصلت منّا لحقوق الإنسان على قرار من لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة في يوليو 2024 يدعو المغرب إلى عدم تسليمه والإفراج عنه. ورغم هذا القرار، استمرت السلطات المغربية في احتجازه. وفي عام 2025، تمكنت منّا لحقوق الإنسان من الحصول على قرار من الأمم المتحدة يعلن أن احتجازه تعسفي، وهو قرار مهم اعتبر أن استمرار احتجاز حسن بعد إلغاء الإنترنت لمذكرة التوقيف يشكل

أي دورة مقبلة للجنة، ما قد يفضي إلى إرساء سابقة مهمة فيما يتعلق بعمليات التسليم التي تتم عبر مجلس وزراء الداخلية العرب، ويشكل فرصة مهمة لمساءلة المغرب عن الانتهاكات التي تعرض لها آل ربيع.

الانتهاكات بحق طالبي اللجوء واللاجئين

لا يزال طالبو اللجوء واللاجئون في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يواجهون انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، حتى في البلدان التي لجأوا إليها بحثاً عن الأمان. في عام 2025، وثقت منّا لحقوق الإنسان حالات انتهاكات استهدفت أولئك الذين فروا من الاضطهاد، سواء داخل المنطقة أو خارج حدودها.

عبد الرحمن الخالدي



واصلت منّا لحقوق الإنسان دعم عبد الرحمن الخالدي، وهو معارض سعودي وناشط سياسي خرج من المملكة العربية السعودية بعد تلقيه تهديدات من السلطات انتقاماً من نشاطه. وقد تم اعتقاله في بلغاريا في أكتوبر 2021، ولا يزال محتجزاً منذ ذلك الحين، ما يجعله أطول طالب لجوء محتجزاً في الاتحاد الأوروبي. ولا يزال يواجه خطر الترحيل إلى السعودية، حيث قد يتعرض لخطر جسيم

انتهاكاً للقانون الدولي. وبعد جهود المناصرة المستمرة التي قادتتها منّا لحقوق الإنسان وشركاؤها، أفرج المغرب عن حسن في 12 فبراير 2025. وقد سُمح له لاحقاً بالانتقال إلى دولة تالته، ولم يعد يواجه خطر التسليم.

في دائرة الإهتمام

منّا لحقوق الإنسان تحصل على قرار أممي بارز بشأن اللاجئين الأفغان المحتجزين في الإمارات العربية المتحدة



نيودلهي، الهند - 24 أغسطس 2021: نساء أفغانيات يحملن لافتات احتجاجاً خارج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مطالبات بالحصول على صفة لاجئ في الهند أو في دولة أخرى. © براديب غورز، مرخصة عبر Shutterstock.

الإنسانية أو المهينة. وقد اعترف الفريق العامل صراحةً بأن هذا المرفق يشكل مكاناً للحرمان من الحرية، حيث يواجه اللاجئون قيوداً شديدة على حرية الحركة، ومراقبة مكثفة، وحرماناً من الرعاية الطبية، وعرقلة لحقهم في طلب اللجوء.

والأهم من ذلك، أن القرار أثبت مسؤولية الولايات المتحدة عن الاحتجاز التعسفي للاجئين الأفغان، وهو إنجاز قانوني مهم بالنظر إلى أن الولايات المتحدة كانت قد تعهدت بإعادة توطين العديد من هؤلاء اللاجئين الذين بقوا عالقين في الإمارات بانتظار إعادة التوطين التي لم تتحقق.

ويمثل تحميل المسؤولية لكلا الدولتين انتصاراً قانونياً مهماً في ترسيخ مسؤولية الدول عن انتهاكات حقوق اللاجئين. وقد حظي القرار بتغطية إعلامية دولية واسعة، حيث نشرت وكالة رويترز تقريراً بارزاً حول القضية، ما ساهم في تعزيز الوعي العالمي بهذه القضية.

في عام 2025، حصلت منّا لحقوق الإنسان على قرار غير مسبوق من فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، يقضي بتحميل الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية المشتركة عن الاحتجاز التعسفي للاجئين الأفغان في «مدينة الإمارات الإنسانية». وكانت منّا لحقوق الإنسان قد رفعت القضية نيابة عن شخص احتجز لسنوات في ذلك المرفق قبل الإفراج عنه في عام 2024. فبعد سيطرة طالبان على أفغانستان عام 2021، سهّلت الولايات المتحدة نقل أكثر من 2000 لاجئ أفغاني من أفغانستان إلى الإمارات العربية المتحدة، حيث كان من المفترض أن تكون إقامتهم محطة عبور لمدة 14 يوماً فقط، لكنها تحولت إلى سنوات من الاحتجاز.

يمثل هذا القرار المرة الأولى التي يتم فيها لفت الانتباه الدولي إلى وضع اللاجئين في «المدينة الإنسانية» بالإمارات، حيث ظل الآلاف في حالة من عدم اليقين في ظل ظروف رأت الأمم المتحدة أنها قد ترقى إلى مستوى المعاملة القاسية أو

التصدي لإساءة استخدام أطر الأمن ومكافحة الإرهاب

من العفو، مما يعرّض مئات الأفراد لعقوبة الإعدام في ظل استمرار عمليات الإعدام الجماعية السرية. وعقب تدخلنا، أصدر ثلاثة مقررین خاصین تابعین للأمم المتحدة رسالة إلى السلطات العراقية في مارس 2025، حذروا فيها من أن التعديل ينتهك القانون الدولي.

التحذير من تعريف «التطرف» في الإمارات العربية المتحدة ومخاطر إساءة استخدامه

في ديسمبر 2025، قدمت منّا لحقوق الإنسان مساهمة لإطلاع المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان على تقريره المواضيعي حول تعريفات «الإرهاب» و«المنظمة الإرهابية» و«التطرف العنيف» المقرر تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في مارس 2026. ركزت مساهمتنا على التوسع الخطير الذي قامت به الإمارات العربية المتحدة لمفهوم «التطرف» من خلال قانونها لعام 2023 بشأن مكافحة التمييز والكرهية والتطرف. وأعربنا عن قلقنا الشديد بشأن الأحكام التي تسمح بوضع الأفراد الذين يُعتبرون «معرضين لخطر التطرف» في مراكز إرشاد إلى أجل غير مسمى، وإخضاعهم لتدابير إدارية تشمل حظر السفر والمراقبة وقيود الإقامة.

في عام 2025، واصلت دول في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استخدام قوانين مكافحة الإرهاب وتدابيرها وخطابها كسلاح لإسكات الأصوات المعارضة وارتكاب انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والتعذيب والمحاكمات غير العادلة والإعدام وحتى الإبادة الجماعية. استجابةً لهذا النمط المقلق من القمع، وسعت منّا لحقوق الإنسان نطاق عملها المواضيعي في مجال مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان، حيث جمعت بين العمل على الحالات الفردية والمناصرة الاستراتيجية لفضح الانتهاكات والدفع نحو إصلاحات منهجية.

تدخل عاجل بشأن قانون العفو العراقي

في يناير 2025، قبل يوم واحد من اعتماد البرلمان العراقي تعديلاً على قانون العفو العام، نبهت منّا لحقوق الإنسان خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة إلى أن هذه الخطوة ستوسع نطاق فئات الجرائم المرتبطة بالإرهاب المستثناة

شرطة مكافحة الإرهاب تراقب تدريبات تكتيكية سرية © Fotosr52، مرخصة بموجب Shutterstock.



15 عاماً من الانتقامات الأمنية: تحليل ومناصرة أمام الأمم المتحدة

الجزائر ومصر والعراق والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، حول كيفية إساءة استخدام قوانين وتدابير مكافحة الإرهاب بشكل منهجي لإسكات الأصوات المعارضة وارتكاب انتهاكات جسيمة. كما سلطنا الضوء على القمع العابر للحدود عبر مجلس وزراء الداخلية العرب، وعلى استخدام إسرائيل خطاب مكافحة الإرهاب لتبرير الإبادة الجماعية في غزة. وقد ابرز تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في سبتمبر 2025 الضوء على الاتجاهات الرئيسية التي أثارناها، بما في ذلك التعريفات الفضفاضة والمبالغ فيها للإرهاب، والتدابير الإدارية مثل حظر السفر، وإدراج الأفراد على قوائم الإرهاب، وسحب الجنسية، والأهم من ذلك، "التطبيق المتهوّر والعشوائي لمصطلح 'إرهابي' من قبل إسرائيل، والذي يبدو أنه يُستخدم لتبرير العنف ضد جماعة بأكملها".

نقل أصوات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى مجلس حقوق الإنسان

في مارس 2025، نظمت منّا لحقوق الإنسان بالاشتراك مع Saferworld فعالية جانبية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لتسليط الضوء على الأنماط المقلقة لانتهاكات مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتأثيرها السلبي على حقوق الإنسان والحريات الأساسية. تم بث الجلسة مباشرة عبر منصات التواصل الاجتماعي التابعة لمنظمتنا، وشارك فيها المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان إلى جانب خبراء من المجتمع المدني من فلسطين وتونس. نظّمنا اجتماعات خاصة إضافية بين المتحدثين وهيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لضمان إثارة مخاوفهم والاستماع إليها خارج نطاق الحدث العام.

مواجهة نفوذ دول المنطقة داخل منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

في يوليو 2025، وبدعم من تحالف منظمات المجتمع المدني المعني بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، نشرت منّا

بناءً على تقريرنا السنوي الذي يوثق حالات الانتقام ضد أولئك الذين يتعاملون مع الأمم المتحدة، أجرت منّا لحقوق الإنسان تحليلاً شاملاً يغطي 15 عاماً، حيث قامت بتحديد جميع حالات الانتقام الموثقة من قبل الأمم المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعلاقتها بإساءة استخدام أطر الأمن ومكافحة الإرهاب. وقد شمل التحليل 296 حالة بين عامي 2010 و 2024، وأظهر أن 62% من جميع حالات التهيب والانتقام ضد الأفراد والمنظمات المتعاونة مع الأمم المتحدة في المنطقة ارتبطت باستخدام إجراءات الأمن ومكافحة الإرهاب كأداة قمع. وفي سبع دول - السعودية والإمارات والكويت وعمان والصومال ولبنان وتونس - ارتبطت 100% من الحالات الموثقة بعناصر تتعلق بمكافحة الإرهاب أو الأمن، في حين تصدرت إسرائيل استهداف المنظمات، حيث وُجّهت اتهامات بالإرهاب أو الأمن لكل منظمة من المنظمات المستهدفة. ونشرت منّا لحقوق الإنسان هذه النتائج في ورقة حقائق لرفع الوعي العام بهذا النمط المنهجي من الانتهاكات.

ولتسليط الضوء على هذه النتائج المقلقة، شاركنا في تنظيم فعالية جانبية خلال دورة مجلس حقوق الإنسان في سبتمبر 2025 بالتعاون مع المركز العالمي للأمن التعاوني، وتم بثها مباشرة عبر منصات التواصل الاجتماعي لمنّا لحقوق الإنسان. وجمعت الندوة مقررين خاصين للأمم المتحدة ومدافعين عن حقوق الإنسان من البحرين وفلسطين والسعودية، الذين شاركوا خبراتهم وتجاربهم المباشرة في التعرض للاستهداف عبر إجراءات مكافحة الإرهاب بسبب تعاونهم مع الأمم المتحدة.

المساهمة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الإرهاب وحقوق الإنسان

في مايو 2025، قدمت منّا لحقوق الإنسان تقريراً لدعم تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة حول الإرهاب وحقوق الإنسان، مستندةً إلى دراسات حالة في

لحقوق الإنسان تحليلاً رائداً يبحث في نفوذ دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظومة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. من خلال دراسات حالة مفصلة عن الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل/فلسطين، أظهرنا كيف حصلت دول ذات سجلات حقوقية فظيعة في مجال مكافحة الإرهاب على أدوار مؤثرة في الأمم المتحدة، مما أضفى الشرعية على الممارسات القمعية خارج حدودها ومكّنها من الاستمرار.

وبناءً على هذا العمل، تحدّثنا منّا لحقوق الإنسان ومنظمة القسط لحقوق الإنسان بشكل مباشر علاقة منظومة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بالسلطات السعودية. ففي أكتوبر 2025، أرسلنا رسالة إلى رئيس مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ألكسندر زوييف، أعربنا فيها عن القلق من التعاون المتزايد مع رئاسة أمن الدولة السعودية، التي يرتبط رئيسها عبد العزيز الهويريني بملف اغتيال الصحفي جمال خاشقجي عام 2018. ورغم التأكيدات بشأن الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان، وقع زوييف بعد أسابيع قليلة مذكرة تفاهم مع الهويريني لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. وفي ديسمبر 2025، أرسلت المنظمتان رسالة ثانية تدين هذا الاتفاق. وقد حظيت هذه المخاوف بتغطية إعلامية من ميدل إيست أي، مما سلط الضوء دولياً على عجز منظومة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب عن العمل باستقلالية عن كبار المانحين الحكوميين واستعدادها لتمكين دول قمعية من ارتكاب انتهاكات جسيمة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

المشاركة في الحوار العالمي حول إصلاح سياسات مكافحة الإرهاب

وفي إطار توسيع هذا النقاش عالمياً، شاركت منّا لحقوق الإنسان في نوفمبر 2025 عبر الإنترنت في حلقة نقاش خلال أسبوع المجتمع المدني الدولي في بانكوك، تايلاند. وإلى جانب مشاركين من بينهم المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان، تناولت مسؤولية حقوق الإنسان في منظمتنا تانيا بولاكوفسكي استخدام إسرائيل لخطاب مكافحة الإرهاب لتبرير إبادتها الجماعية للفلسطينيين في غزة، والحاجة الملحة إلى إعادة التفكير جذرياً في أجندة مكافحة الإرهاب على المستوى العالمي.

في دائرة الإهتمام

مواجهة الفظائع في غزة وقمع الأصوات المؤيدة لفلسطين



واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية - 21 أكتوبر 2023: متظاهرون مؤيدون لفلسطين ومناهضون لإسرائيل. إسرائيل وفلسطين في قطاع غزة. الحرب بين إسرائيل وفلسطين. حرب غزة في فلسطين. حرب حماس ضد جيش الدفاع الإسرائيلي. فلسطينيون Shutterstock موجوب Volodymyr TVERDOKHLIB ©

الإسرائيلي في بعض الحالات امتلاكه أي معلومات عن الأشخاص المختفين، بينما أقرّ في حالات أخرى باحتجازهم دون تقديم أي تفاصيل إضافية بشأن أماكن وجودهم أو وضعهم القانوني. وبناءً على هذه المراسلات، أصدر الفريق الأممي بياناً عاماً أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء حالات الاختفاء القسري في مواقع توزيع المساعدات التابعة لـ GHF، مشيراً إلى أن "استهداف مدنيين يعانون من الجوع أثناء سعيهم للحصول على حقهم الأساسي في الغذاء ليس صادمًا فحسب، بل يرقى إلى مستوى التعذيب"، وداعياً إلى "التفكير العاجل لهذا النظام غير الإنساني للمساعدات، وإعادة نظام إنساني تقوده الأمم المتحدة". وقد عكست هذه المخاوف أيضاً وثائقي بثته قناة ARTE، كما تناولتها وسائل إعلام دولية بارزة، من بينها وكالة فرانس برس. وبفضل جهود المناصرة المستمرة، تم الإفراج عن ثلاثة فلسطينيين بين شهري سبتمبر وأكتوبر 2025.

المناصرة لإطلاق سراح الدكتور حسام أبو صافية

في قضية رمزية أخرى تُظهر استهداف إسرائيل المنهجي للفلسطينيين في غزة، قدّمت منّا لحقوق الإنسان التماساً إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة بشأن احتجاز الدكتور حسام أبو صافية، طبيب الأطفال الفلسطيني ومدير مستشفى كمال عدوان في شمال غزة. تم اعتقال الدكتور أبو صافية في ديسمبر 2024 خلال غارة عسكرية إسرائيلية على المستشفى. وخضع للاختفاء

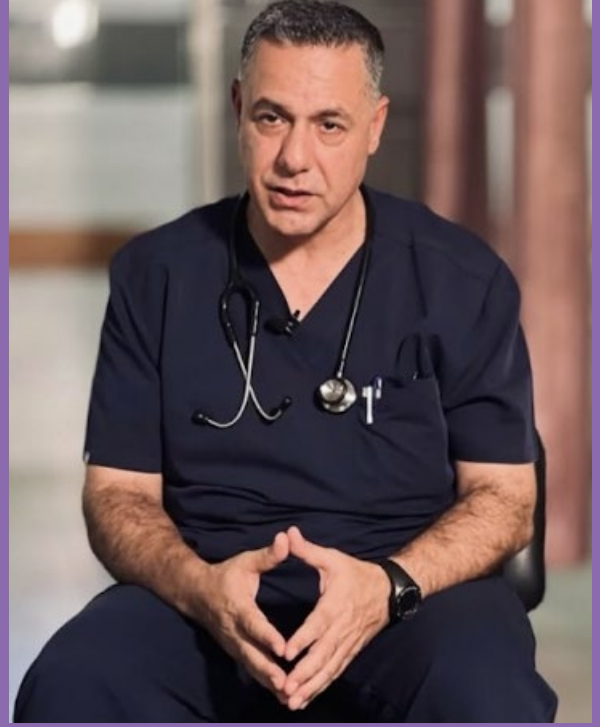
منذ أكتوبر 2023، ومع استمرار إسرائيل في ارتكاب إبادة جماعية بحق الفلسطينيين في غزة، قامت منّا لحقوق الإنسان بتوثيق الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في هذا السياق، وعرضت قضايا أمام آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة سعياً لتحقيق المساءلة والعدالة للضحايا الفلسطينيين. كما انخرطت المنظمة في جهود التوعية العامة والمناصرة لمواجهة محاولات إسرائيل تضليل الرأي العام الدولي من خلال تبرير هذه الجرائم تحت غطاء مكافحة الإرهاب، والعمل على كشف هذه السردية والتصدي لها على المستوى الدولي.

الكشف عن حالات الاختفاء القسري في مواقع توزيع المساعدات

في عام 2025، وثّقت منّا لحقوق الإنسان، بالتعاون مع شركائها، حالات تسعة فلسطينيين، من بينهم ثلاثة أطفال، اختفوا أثناء محاولتهم الحصول على مساعدات إنسانية في غزة، وقدّمت هذه الحالات إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي التابع للأمم المتحدة. وقد وقعت سبع حالات من هذه الاختفاءات القسرية في مواقع تديرها مؤسسة غزة الإنسانية (GHF)، وهي منظمة مدعومة من الولايات المتحدة وإسرائيل، تعرضت لانتقادات بسبب تشغيلها مواقع توزيع مساعدات خاضعة لسيطرة عسكرية، حيث يواجه الفلسطينيون الساعون للحصول على المساعدات إطلاق نار يومي وخسائر بشرية جماعية. وبعد تقديم طلبات رسمية للحصول على معلومات، نفى الجيش

مستهدفة على وسائل التواصل الاجتماعي وبيئاً عاماً وقع عليه أكثر من 50 منظمة وشخصية بارزة في المجتمع المدني. كشفت منّا لحقوق الإنسان عن الروابط الوثيقة بين ICT والجيش والاستخبارات الإسرائيليين ودورها في تعزيز السردية الإنسانية المزيفة التي تُستخدم لتبرير الاضطهاد الإسرائيلي المستمر للفلسطينيين على مدار عقد من الزمن.

حققت الحملة نتائج ملموسة: لأول مرة لم تحضر أي وكالات أممية القمة، حيث أكد كل من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب أنها لن تشارك رغم حضورها في السابق. كما انسحب عدة مشاركين دوليين، من بينهم ممثلون عن مايكروسوفت، شرطة بروكسل، والمؤسسات الأوروبية. وبمساعدة شركائها، كشفت حملة منّا لحقوق الإنسان عن استمرار دور المؤسسات والأفراد الدوليين في إضفاء الشرعية على استخدام إسرائيل لسردية مكافحة الإرهاب لتبرير الإبادة الجماعية.



القسري لأكثر من شهر وتعرض للتعذيب، حيث احتُجز بموجب قانون المقاتلين غير الشرعيين الإسرائيلي، الذي يسمح بالاحتجاز غير المحدد المدة دون توجيه تهمة استناداً إلى أدلة غير معلنة. وقد تم تمديد أمر احتجازه لمدة ستة أشهر في أكتوبر 2025، وما زال محتجزاً حتى اليوم. حثّت منّا لحقوق الإنسان الفريق العامل التابع للأمم المتحدة على اعتبار احتجازه تعسفياً والمطالبة بالإفراج الفوري عنه.

#NoSummitDuringGenocide حملة ضد قمة «مكافحة الإرهاب» في إسرائيل

إلى جانب جهود المناصرة لدى الأمم المتحدة، أطلقت منّا لحقوق الإنسان حملة عامة طالبت المشاركين والجهات الراعية بالانسحاب من «قمة العالم لمكافحة الإرهاب 2025» التي نظمتها المعهد الدولي لمكافحة الإرهاب (ICT) في جامعة راخيمنان في إسرائيل.

وقد وُصفت القمة بأنها «أكثر قمة مؤثرة في مجال مكافحة الإرهاب اليوم»، وكان من المقرر عقدها على بعد 80 كيلومتراً فقط من غزة، حيث يواجه أكثر من مليوني فلسطيني قصفاً مستمراً وجوعاً جماعياً - كل ذلك تحت ذريعة مكافحة الإرهاب. من خلال مناصرة مستمرة شملت منشورات



التنديد بالعقوبات المفروضة على منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية

بينما كانت الانتهاكات الجسيمة تُرتكب في غزة، وكان عمل التوثيق الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني الفلسطينية

أساسياً لمساءلة المسؤولين، فرضت الحكومة الأمريكية عقوبات على أبرز منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، مما تسبب في عواقب وخيمة على قدرتها على العمل وأثر رادع على العمليات الإنسانية وتوثيق الانتهاكات في غزة. في أكتوبر 2025، انضمت منّا لحقوق الإنسان إلى 79 منظمة دولية لمطالبة الحكومة الأمريكية بإلغاء هذه العقوبات فوراً، متجاوبة مع تحذير المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي حذر من أن العقوبات تمثل تهديداً خطيراً على منظمات المجتمع المدني المستقلة التي تقوم بعمل أساسي للمساءلة.

الدفاع عن الأصوات المؤيدة لفلسطين وحققها في حرية التعبير

عبر المنطقة، كثفت الحكومات قمع الأصوات المؤيدة لفلسطين. وأبرزت آليات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة في مارس 2025 أن "السلطات الأردنية كثفت قمعها للناشطين المؤيدين لفلسطين باستخدام أحكام جنائية غامضة وواسعة جداً". وقد وثقت منّا لحقوق الإنسان هذا النمط بالتفصيل في ادعاء عام مقدم إلى الأمم المتحدة في 2024، حيث أبلغت عن حالات متعددة لأردنيين تم احتجازهم تعسفاً أو محاكمتهم بشكل غير عادل لممارستهم التعبير السلمي عن تضامنهم مع غزة أو انتقادهم لعلاقات السلطات الأردنية مع إسرائيل.

كما وثقنا نمطاً مشابهاً من القمع في المغرب، حيث استهدفت السلطات أيضاً النشاط المؤيد لفلسطين. في 2024، دعمت المنظمة ستة ناشطين تم محاكمتهم لتنظيم اعتصام سلمي في موقف ملتحجر كارفور في سلا. بعد صدور حكم عليهم بالسجن لمدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ، قدمت منّا لحقوق الإنسان رسالة ادعاء لعدد من أصحاب الولاية في الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، مسلطة الضوء على الانتهاكات التي ارتكبتها السلطات المغربية في قمعها للأصوات الناقدة لتطبيع المملكة مع إسرائيل. في فبراير 2025، تصرف خبراء الأمم المتحدة بناءً على هذا الخطاب وأرسلوا رسالة إلى الحكومة المغربية، مساهمين بذلك في الاعتراف الدولي بهذا القمع ومحاسبة السلطات المغربية.

الدفاع عن السجناء المحكومين بالإعدام في المملكة العربية السعودية

ارتفاع معدل الإعدام القياسي في المملكة. بعد تنفيذ أحكام الإعدام بحق جلال اللبّاد في 21 أغسطس 2025 وعبد الله الدرّازي في 20 أكتوبر 2025، انضمت منّا لحقوق الإنسان إلى أكثر من 50 منظمة لمطالبة السلطات بوقف جميع الإعدامات فوراً والالتزام بإنهاء إعدام القاصرين والمدانين بجرائم المخدرات.

تعرض اللبّاد والدرّازي وثلاثة شبان آخرين - جواد قرييرص و يوسف المناسف و حسن الفرج - للتعذيب وحُكم عليهم بالإعدام بسبب احتجاجهم في عام 2011 على معاملة الأقلية الشيعية في القطيف، وكانوا لا يزالون قاصرين آنذاك. في فبراير 2025، حصلت منظمة منّا لحقوق الإنسان والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان على رأي من فريق العمل التابع للأمم المتحدة حول الاحتجاز التعسفي، الذي اعتبر أحكامهم تعسفية وتجسد تمييزاً منهجياً ضد الشيعة، وتمت تغطية ذلك إعلامياً بواسطة ميدل إيست أي. و رغم دعوات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة لإطلاق سراحهم في أبريل وسبتمبر 2025، أُعدم كل من اللبّاد والدرّازي، بينما لا يزال الثلاثة الآخرون معرضين للإعدام.

كما دافعت منظمة منّا لحقوق الإنسان عن ثلاثة مواطنين مصريين محكوم عليهم بالإعدام: محمد كامل صلاح كامل، وفرحات فتحي عبد المقصود أبو السعود، وعصام شاذلي أحمد محمد. وقد تعرضوا جميعاً للتعذيب والحبس الانفرادي لفترات طويلة، ثم حُكم عليهم بالإعدام بتهمة جرائم تتعلق بالمخدرات، وهي جرائم لا تبلغ عتبة «الجرائم الأكثر خطورة» المنصوص عليها في القانون الدولي. بالتعاون مع شركائنا، قدمنا التماساً إلى فريق العمل المعني بالإعدام دون محاكمة التابع للأمم المتحدة، داعين هيئة الخبراء التابعة للأمم المتحدة إلى الاعتراف بأن احتجازهم يمثل انتهاكاً للقانون الدولي. وبفضل جهودنا في مجال المناصرة، أصدرت الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة بياناً عاماً في يونيو 2025 تحت فيه المملكة العربية السعودية على وقف الإعدام الوشيك لـ 26 مواطناً مصرية بتهمة جرائم تتعلق بالمخدرات. على الرغم من هذه الجهود، أُعدم فرحات أبو السعود في 24 مايو 2025، وأُعدم عصام شاذلي أحمد محمد في 16 ديسمبر 2025، مما أثار مخاوف جدية من أن يلقي محمد كامل نفس المصير.

منذ صعود ولي العهد محمد بن سلمان إلى السلطة في عام 2017، شهدت المملكة ارتفاعاً هائلاً في أحكام الإعدام وتنفيذها. كان عام 2025 الأكثر دموية في تاريخ السعودية الحديث، مع تنفيذ ما لا يقل عن 356 حكم إعدام، متجاوزاً الرقم القياسي السابق البالغ 345 في 2024. واصلت منّا لحقوق الإنسان الدفاع عن عدة أشخاص مهددين بالإعدام، في محاولة لحث السلطات السعودية على الامتثال على الأقل للمعايير القانونية الدولية في تطبيق عقوبة الإعدام.



إعدام الصحفي تركي الجاسر في 14 يونيو 2025 هز المجتمع الحقوقي. الجاسر، الذي اعتُقل في عام 2018 وعُرض للاختفاء القسري لمدة سبع سنوات، كان يُعتقد أنه وثق فساد العائلة المالكة السعودية. تنفيذ حكم إعدامه بعد سبع سنوات من مقتل جمال خاشقجي يذكّر بالقمع الوحشي للصحفيين والنقاد في المملكة.

شاركت منّا لحقوق الإنسان مع شركاء في الدعوة لإنهاء عقوبة الإعدام في السعودية. في اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، انضمت منّا لحقوق الإنسان إلى 35 منظمة لإدانة



من اليسار إلى اليمين: جواد قرييرص، يوسف المناسف، حسن الفرّج، جلال اللباد، عبد الله الدرازي.

وأصلت منّا لحقوق الإنسان في دعم أحمد العتوم، وهو مدرس أردني كان يعمل في الإمارات، محتجز منذ عام 2020 بسبب انتقاده للفساد في بلده. ورغم إبلاغه في يناير 2025 بقرب الإفراج عنه، انقطعت أخباره عن عائلته منذ 11 يناير 2025. في أبريل 2025، أحالت منّا لحقوق الإنسان قضيته إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، الذي طلب من الحكومة توضيح مصيره في 10 يونيو 2025. وستواصل منّا لحقوق الإنسان المطالبة بالإفراج عنه وتنفيذ رأي الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الصادر في 2021، والذي لم تلتزم به السلطات الإماراتية.

في العراق، الذي يُعد من أعلى الدول في عدد المفقودين عالمياً، وأصلت منّا لحقوق الإنسان في دعم مئات الضحايا. وفي 2025، تابعت المنظمة 107 قضايا أمام لجنة الاختفاء القسري التابعة للأمم المتحدة، وقدمت ملاحظات مفصلة على ردود الدولة العراقية التي غالباً ما اتسمت بالتناقض أو النقص، وفشلت في تقديم معلومات حول إجراءات فعلية للتحقيق. كما قدمت قضية جديدة لا تزال سرية خوفاً من الانتقام.

كما وأصلت منّا لحقوق الإنسان في دعم عائلات المختفين في الجزائر وموريتانيا، حيث لا تزال حالات الاختفاء الممتدة لعقود تلقي بظلالها على الأسر. في موريتانيا، وبعد تقديم ملفات تخص ويلى عثمان عبدالله و عبد الله تامبادو في 2024، تم تسجيلها لدى الفريق الأممي وإحالتها إلى السلطات في يونيو 2025، دون أي رد حتى الآن. وتدرج هذه القضايا ضمن ما يُعرف بقضية «الإرث الإنساني» في موريتانيا، المرتبط بانتهاكات جسيمة شملت الاختفاء القسري والإعدامات والتعذيب ضد الموريتانيين السود بين 1989 و1991.

أخيراً، وأصلت منّا لحقوق الإنسان المناصرة لصالح عضوين من الأقلية الشيعية حُكم عليهما بالإعدام بسبب ممارسة حرية التعبير والتجمع السلمي: محمد اللباد و محمد عبد الله الفرّج. تم اعتقال كلاهما في عام 2017 بتهمة المشاركة المزعومة في مظاهرات 2011-2012 احتجاجاً على معاملة المواطنين الشيعة، وتعرضا للحبس الانفرادي لفترات طويلة والتعذيب الشديد. في مارس 2025، قدمنا شكاوى مفصلة إلى فريق العمل المعني بحالات الإعدام دون محاكمة التابع للأمم المتحدة. وبعد إعادة المحاكمة، حكمت المحكمة الجنائية المتخصصة على كليهما بالإعدام مرة أخرى، وأيدت محكمة الاستئناف الأحكام. وقد يتم إعدامهما في أي وقت.

مكافحة الإفلات من العقاب في جرائم الاختفاء القسري

لا تزال حالات الاختفاء القسري تمثل أزمة حقوقية مستمرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تمتد من انتهاكات تاريخية إلى ممارسات قمعية معاصرة. وقد عملت منّا لحقوق الإنسان في عام 2025 على قضايا تتراوح بين حالات تعود إلى عقود مرتبطة بفضائح جماعية في الجزائر والعراق وموريتانيا، وصولاً إلى حالات أحدث في الإمارات العربية المتحدة مرتبطة بتصاعد القمع ضد المعارضين. ورغم استمرار منّا لحقوق الإنسان في تقديم الدعم القانوني للأسر والضغط على السلطات لكشف مصير المختفين وأماكن وجودهم، لا تزال هذه الممارسة واسعة الانتشار، حيث تواجه غالبية القضايا الصمت أو ردوداً غير كافية من الحكومات.

في الجزائر، تابعت منّا لحقوق الإنسان قضية أحمد بولارس، الذي اختفى قسراً خلال الحرب الأهلية في التسعينيات بعد اعتقاله في يوليو 1994 من قبل الأمن العسكري. ومنذ ذلك الحين، تلقت عائلته معلومات متضاربة بشأن مصيره. ولا تزال قضيته قيد النظر أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، حيث قدمت منّا لحقوق الإنسان في أبريل 2025 حججاً قانونية مفصلة رداً على الحكومة، بهدف تعزيز المساءلة والمساهمة في تطوير الاجتهاد الدولي للجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن الاختفاء القسري خلال فترة الحرب الأهلية الجزائرية.

© ضحايا "الإرث الإنساني" في موريتانيا.



في دائرة الإهتمام

تقديم عريضة إلى الأمم المتحدة عقب وفاة ياسين شبلي أثناء احتجازه لدى الشرطة في المغرب



© بإذن من عائلة شبلي.

في ديسمبر 2025، قدمت منظمة منّا لحقوق الإنسان وشريكها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التماساً إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب نيابة عن عائلة ياسين شبلي، الذي توفي عن عمر 28 عاماً في أكتوبر 2022 أثناء احتجازه لدى الشرطة. نددت المنظمات بأعمال التعذيب التي سبقت وفاته وبالمخالفات الجسيمة في التحقيق والإجراءات القضائية التي تلت ذلك.

وكان شبلي، وهو حارس أمن سابق، قد اعتُقل وهو جالس في حديقة عامة، وقُيدت يداه بالأصفاد ونُقل قسراً إلى مركز شرطة بن غريير، في وسط المغرب. وعند وصوله، تعرض للصفع المتكرر على يد أحد عناصر الشرطة قبل أن يُوضع في زنزانه. خلال الليل، تم تقييده إلى قضبان زنزانه في وضع مؤلم وتعرض للضرب المبرح على يد العناصر. وعُثر عليه ميتاً بعد ظهر اليوم التالي، وكانت على جسده علامات تعذيب واضحة. ومنذ وفاته، تواجه عائلة شبلي مضايقات قضائية لمطالبتها بالعدالة، حيث تمت مقاضاة وإدانة العديد من أفراد العائلة انتقاماً منهم.

من خلال تقديم التماس إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، دعت منّا لحقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان إلى إعادة فتح المحاكمة وإعادة تصنيف الأفعال على أنها تعذيب وفقاً للقانون الجنائي المغربي واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. وتسعى المنظمات إلى محاسبة السلطات المغربية، والمساهمة في اجتهادات اللجنة بشأن المساءلة عن التعذيب أثناء الاحتجاز، ووضع ضمانات فعالة لحماية السلامة الجسدية للمحتجزين في المغرب.

الدفاع عن المدافعين عن حقوق الإنسان

طويلة شملت قرارات ومراسلات من آليات الأمم المتحدة، وإدراج قضاياهم في تقارير رسمية، وحملات ضغط عامة. كما أُفرج عن الأكاديمية سلمى الشهاب بعد أربع سنوات من السجن، عقب جهود مناصرة مكثفة تضمنت قراراً أممياً و بيانات مشتركة طالبت بالإفراج عنها ومرحبة بتخفيف عقوبتها. ورغم أهمية هذه التطورات، لا يزال المفرج عنهم يخضعون لحظر سفر وغير قادرين على استئناف نشاطهم الحقوقي، مما يعرضهم لخطر الاحتجاز مجدداً.

في المقابل، لا يزال العديد من المدافعين قيد الاحتجاز، وتواصل منّا لحقوق الإنسان العمل على قضاياهم. من بينهم محمد البجادي الذي لا يزال محتجزاً رغم انقضاء مدة محكوميته منذ عامين. كما تتابع منّا لحقوق الإنسان قضية مناهل العتيبي، وهي مدونة سعودية دافعت عن تمكين النساء، وحُكم عليها بالسجن 11 عاماً بتهم تتعلق بالإرهاب، حيث قدمت منّا لحقوق الإنسان ملفها إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي مطالبة بالإفراج الفوري عنها. كذلك، لا تزال نورة القحطاني تقضي حكماً تعسفياً بالسجن لمدة 35 عاماً بسبب تعبيرها عن آرائها على منصة «تويتز/ إكس» ومطالبتها بالإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان. ومنذ فبراير 2025، تخضع للحبس الانفرادي، ما أدى إلى

لم يشهد عام 2025 أي تراجع في القمع الواسع للمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة. واصلت منّا لحقوق الإنسان دعم العديد من النشطاء الذين تعرضوا لانتهاكات طويلة الأمد انتقاماً من نشاطهم الحقوقي.

وكما في كل عام، وفي إطار إعداد التقرير السنوي حول أعمال التهيب والانتقام بسبب التعاون مع الأمم المتحدة، قدمت منّا لحقوق الإنسان تقريراً إلى الأمين العام للأمم المتحدة تضمّن معلومات عن أفراد تعرضوا لأعمال انتقامية مستمرة في الجزائر وجيبوتي ومصر والسعودية والإمارات. وقد عكس تقرير الأمين العام، الصادر في سبتمبر 2025، هذه المخاوف، كما أشار إلى حالات انتقام في البحرين وإسرائيل/فلسطين واليمن.

في السعودية، تم الإفراج عن عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان بعد سنوات من الاحتجاز التعسفي، من بينهم محمد القحطاني وعيسى النخيفي، وذلك بعد جهود مناصرة

المتظاهرات النسويات يتجولن في شوارع المدينة ليلاً. مظاهرة 8 مارس من أجل النسوية. العديد من لافتات المظاهرة. امرأة تحتج ضد العنف. اعتصام من أجل حقوق المرأة. النضال من أجل تمكين الفتيات. أشخاص يحملون لافتة اعتصام © SibRapid، مرخصة من Shutterstock.



القدح والذم بهيئة رسمية ونشر «أخبار كاذبة» تعتبر ضارة بالمعنويات الوطنية، وحُكم عليه بالسجن ستة أشهر مع غرامة مالية. واستمرت منّا لحقوق الإنسان في التعاون مع خبراء الأمم المتحدة لتوثيق ما يتعرض له من مضايقات قضائية.

كما تجلّى القمع من خلال حجب المواقع الإلكترونية. ففي 14 مايو 2025، أمرت هيئة الإعلام الأردنية بحجب ما لا يقل عن 12 موقعاً إخبارياً مستقلاً دون مبرر قانوني واضح أو رقابة قضائية، ما أثار مخاوف جدية بشأن الرقابة ذات الدوافع السياسية وتآكل حرية الصحافة. وانضمت المنظمة إلى أكثر من 20 منظمة لإدانة القرار.

وفي مصر، أصبح حجب المواقع نمطاً متكرراً، حيث تم حجب أكثر من 500 موقع إخباري وحقوقى خلال السنوات الأخيرة، إلى جانب إجراءات قانونية وإدارية لتقييد الصحافة المستقلة. وعندما تم حجب منصة «زاوية 3» الإعلامية المستقلة والمعروفة بتقاريرها النقدية والتزامها بالنزاهة الصحفية، انضمت منّا لحقوق الإنسان إلى منظمات أخرى للمطالبة برفع الحجب وضمان حرية عمل وسائل الإعلام دون قيود.

تدهور سريع في حالتها الصحية ودفع منظمات حقوقية إلى المطالبة بالإفراج عنها. وكانت منّا لحقوق الإنسان قد حصلت سابقاً على قرار أممي يدعو إلى إطلاق سراحها، إلا أنه لم يُنفذ حتى الآن.

التصدي للقيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع السلمي

لا تزال حرية التعبير والتجمع السلمي تواجه تهديدات جسيمة في مختلف أنحاء المنطقة. ويُعد الانتقام بسبب التعبير عن الرأي سمة مشتركة في العديد من القضايا التي تعمل عليها منّا لحقوق الإنسان، في ظل أطر قانونية تُقوّض هذه الحقوق الأساسية بدلاً من حمايتها.

في الأردن، واصلت المنظمة دعم كميل الزعبي، وهو ناشط سياسي تعرّض للاعتقال والملاحقة القضائية مراراً بسبب ممارسته حقه في حرية التعبير. في يونيو 2025، أُدين بتهم

مظاهرات ضد الثورة الرقمية للهواتف الذكية © oxinoxi، مرخصة من Shutterstock



في المغرب، قادت منّا لحقوق الإنسان جهود تقاضٍ استراتيجي لصالح الصحفي والمدافع عن حقوق الإنسان رضا بن عثمان، الذي اعتُقل بين 2022 و2024 بسبب آرائه المنشورة على فيسبوك ويوتيوب. وفي يناير 2025، قدمت المنظمة قضيته إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، مطالبة بالاعتراف بتعسفية احتجازه والحصول على تعويض، وداعيةً إلى تعديل القانون الجنائي المغربي بما يضمن احترام حرية التعبير.

كما واصلت المنظمة المطالبة بالإفراج عن ناصر الزفزافي، المعتقل منذ 2017، رغم صدور قرار أممي لصالحه لم يتم تنفيذه. وفي 2025، دعت منّا لحقوق الإنسان وشركاؤها إلى إطلاق سراحه لأسباب إنسانية بعد إصابة والده بسرطان في مرحلته الرابعة.

في العراق، تابعت منّا لحقوق الإنسان قضية الصحفي الكردي شيروان شيرواني، المحتجز تعسفاً منذ عام 2020 رغم صدور قرار أممي يطالب بالإفراج عنه. وفي 20 أغسطس 2025، أصدرت محكمة أربيل حكماً إضافياً بحقه بالسجن أربع سنوات وخمسة أشهر. ومع مرور خمس سنوات على احتجازه، دعت المنظمة وشركاؤها حكومة إقليم كردستان إلى الإفراج الفوري عنه.

كما تابعت المنظمة تطورات قضية «الإمارات 84»، وهي محاكمة جماعية شملت 84 من المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والمعارضين في الإمارات، بتهم إرهاب وُصفت بأنها ذات دوافع سياسية. في 4 مارس 2025، رفضت المحكمة الاتحادية العليا طعون 53 متهماً، مثبتة الأحكام الصادرة بحقهم. وفي 26 يونيو 2025، صعدت المحكمة من الإجراءات بإدانة 24 متهماً إضافياً والحكم عليهم بالسجن المؤبد، ليصل إجمالي الإدانات إلى 83، من بينهم 67 حكماً بالسجن المؤبد.

في دائرة الإهتمام

القمع المتواصل للحيز المدني في الجزائر



الجزائر، الجزائر العاصمة - 8 نوفمبر 2019: الجزائريون يواصلون الضغط في الأسبوع الثامن والثلاثين من الاحتجاجات ضد الحكومة الحالية ضد الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في 12 ديسمبر 2019. © سعد باخوش، مرخصة من Shutterstock.

الخاصة للأمم المتحدة في 27 فبراير 2025 رسالة أعربوا فيها عن قلقهم بشأن الحكم الصادر بحقه.

كما قادت المنظمة جهوداً مكثفة للدفاع عن محمد تجاديت، الشاعر البارز وأحد رموز الحراك، الذي تعرض لمضايقات قضائية مستمرة. فقد اعتُقل في يناير 2025 بعد مشاركته في حملة #JeSuisPasSatisfait (#لست_راضياً)، وحُكم عليه بالسجن خمس سنوات في محاكمة مستعجلة، قبل أن يُدان مجدداً في نوفمبر 2025 بخمس سنوات إضافية بتهمة «تمجيد الإرهاب». كما يواجه تهماً قد تصل عقوبتها إلى الإعدام. وفي نوفمبر 2025، انضمت منّا لحقوق الإنسان إلى 19 منظمة للمطالبة بالإفراج الفوري عنه وإسقاط جميع التهم.

كذلك، دافعت منّا لحقوق الإنسان عن علي معمري، وهو نقابي تعرض للاختفاء القسري في مارس 2025 وتعرض للتعذيب. وقد حُكم عليه بالسجن 15 عاماً - حُفف إلى 10 سنوات - بتهم تتعلق بالإرهاب. وفي هذا السياق، قدمت المنظمة مع «الكونفدرالية النقابية للقوى المنتجة» نداءً عاجلاً إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة في أبريل 2025، كما طلبت رأياً من الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في أكتوبر. وفي نوفمبر، انضمت إلى 18 منظمة ونقابة دولية للمطالبة بالإفراج عنه.

وفي ديسمبر 2025، وبناءً على جهود منّا لحقوق الإنسان، وجّه ثمانية من خبراء الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة رسالة إلى الجزائر أعربوا فيها عن قلقهم الشديد بشأن قضيتي تجاديت ومعمري، مشيرين إلى إساءة استخدام

شهد الحيز المدني في الجزائر مزيداً من التضييق خلال عام 2025، حيث واصلت السلطات استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان، والنشطاء، والصحفيين، والنقابيين بشكل منهجي، من خلال الاعتقالات التعسفية والمحاكمات غير العادلة. ورغم التدقيق الدولي، صعدت السلطات الجزائرية من حملتها ضد الأصوات المعارضة، مستخدمةً قوانين مكافحة الإرهاب وغيرها من التشريعات القمعية لإسكات المنتقدين. عملت منّا لحقوق الإنسان على مدار العام للدفاع عن الأفراد المتضررين، من خلال التفاعل مع آليات الأمم المتحدة والانخراط في جهود مناصرة مشتركة مع شركائها بهدف محاسبة السلطات. وقد تحقق هذا العمل بفضل التعاون الوثيق مع المدافع الجزائري عن حقوق الإنسان زكريا حناش.

التصدي للإحتجاز التعسفي وتجريم النشطاء في الجزائر

انخرطت منّا لحقوق الإنسان مع آليات الأمم المتحدة نيابةً عن عدد كبير من الأفراد الذين تعرضوا للاحتجاز التعسفي بسبب ممارستهم لحقوقهم الأساسية. ففي قضية الطاهر العربي، رئيس فرع الأبيض سيدي الشيخ للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (المنحلة)، قدمت المنظمة ملفه إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي مطلع عام 2025، معتبرة أن الحكم الصادر بحقه بالسجن 15 عاماً -والذي حُفف لاحقاً إلى أربع سنوات - بسبب منشورات ناقدة على وسائل التواصل الاجتماعي، هو حكم تعسفي. وبفضل جهود المناصرة، وجّه عدد من خبراء الإجراءات

قوانين مكافحة الإرهاب لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان، وأن التهم تبدو مرتبطة مباشرة بممارستهم السلمية لحقوقهم الأساسية.

وفي مارس، أحالت منّا لحقوق الإنسان أيضًا قضية منير غربي، وهو محامٍ حقوقي حُكم عليه غيابياً بالسجن ثلاث سنوات بسبب منشورات على فيسبوك، كما وُجّهت إليه تهم على خلفية مرافعة قدمها دفاعاً عن معتقلي الرأي، إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة.

كما واصلت المنظمة متابعة قضايا أعضاء الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان المنحلة. ففي 26 فبراير 2025، أيدت محكمة الاستئناف في الجزائر العاصمة تبرة جميلة لوكيل، قدور شويشة، والصحفي سعيد بودور من تهم تتعلق بالإرهاب، رغم تقديم النيابة طعناً بالنقض.

إضافة إلى ذلك، دعمت منّا لحقوق الإنسان الصحفي مصطفى بن جامع، رئيس التحرير السابق لصحيفة لوبروفنسيال، الذي اعتُقل في 30 ديسمبر 2024 بسبب منشوراته حول وضع حقوق الإنسان في الجزائر. ورغم الإفراج عنه تحت رقابة قضائية تمنعه من التعبير عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تم استدعاؤه والتحقيق معه مجدداً في 21 أبريل 2025 بشأن تحقيق أجراه عام 2020 حول انتهاكات الشرطة. وبفضل جهود المنظمة، وُجّهت الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة رسالة إلى الجزائر بشأن قضيته في فبراير 2025. وفي أغسطس 2025، قدمت المنظمة ملفه إلى لجنة مناهضة التعذيب بشأن الانتهاكات التي تعرض لها أثناء احتجازه لدى الشرطة في 8 فبراير 2023.

حشد الضغط الدولي ضد قمع الجزائر للفضاء المدني

عزّزت منّا لحقوق الإنسان عملها في القضايا الفردية من خلال مناصرة مستمرة وجهود توعية، بالتعاون مع منظمات حقوقية دولية، لتسليط الضوء على تدهور وضع حقوق الإنسان في الجزائر أمام أبرز المحافل الدولية.

في مارس 2025، انضمت المنظمة إلى سبع منظمات في توجيه رسالة إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، دعت فيها الدول إلى التصدي للقمع المستمر خلال الدورة الـ 58 للمجلس. وتزامنت هذه الرسالة مع مناقشة تقرير المقررة الخاصة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان عقب زيارتها للجزائر في 2023، حيث أعربت عن قلقها من استمرار تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي 7 مارس 2025، شاركت منّا لحقوق الإنسان في تنظيم فعالية جانبية بمقر الأمم المتحدة في جنيف، إلى جانب منظمات دولية من بينها منظمة العفو الدولية، ومنظمة المادة 19، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، هيومن رايتس ووتش، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب. أقيم الحدث في مقر الأمم المتحدة في جنيف وبُث مباشرة عبر منصات التواصل الاجتماعي التابعة للمنظمة. وقد سلط المشاركون الضوء على الاستخدام المنهجي لتشريعات مكافحة الإرهاب والأحكام الجنائية لقمع المدافعين عن حقوق الإنسان.

وبمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة في 8 مايو 2025، انضمت منّا لحقوق الإنسان إلى عشر منظمات في بيان أدانت فيه الجزائر باعتبارها مثلاً صارخاً على التهديدات التي تطال الحريات الأساسية، مشيرة إلى وجود 243 معتقل رأي في البلاد. وفي يوليو 2025، شاركت المنظمة مع 11 منظمة في إدانة التعديلات التي أقرها البرلمان الجزائري على قانون الإجراءات الجزائية، إضافة إلى قانون جديد بشأن التعبئة العامة، لما يشكلانه من تقويض لضمانات المحاكمة العادلة ومنح صلاحيات استثنائية للسلطة التنفيذية دون رقابة مؤسسية كافية.

وأخيراً، في سبتمبر 2025، انضمت منّا لحقوق الإنسان إلى هيومن رايتس ووتش وست منظمات أخرى للمطالبة بسحب مشروع قانون الجمعيات، الذي يُبقي على نظام الترخيص المسبق لتسجيل المنظمات غير الحكومية ويمنح السلطات التنفيذية صلاحيات واسعة ومفرطة للتحكم في عمل الجمعيات.

التصدي للتدابير الإدارية المستخدمة لإسكات المنتقدين

ولزيادة الوعي العام بهذه الممارسات المثيرة للقلق، نظمت منّا لحقوق الإنسان في نوفمبر 2025 ندوة عبر الإنترنت جمعت بين المقرر الخاص للأمم المتحدة بن ساول وخبراء من المجتمع المدني لإلقاء الضوء على الإجراءات الإدارية التعسفية في الجزائر والبحرين والإمارات العربية المتحدة. ناقش المجتمعون كيف يتم استخدام التدابير الإدارية لمكافحة الإرهاب، مثل حظر السفر، ووضع الأشخاص على قوائم الإرهاب، وسحب الجنسية، كسلاح لإسكات الأصوات المعارضة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث قدموا أمثلة محددة عن كل دولة وسلطوا الضوء على الحاجة الملحة للإصلاح.

في عام 2025، لجأت دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل متزايد إلى تدابير إدارية مثل حظر السفر التعسفي، سحب الجنسية، الإدراج على لوائح الإرهاب مع تجميد الأصول، والاحتجاز الإداري، لاستهداف المنتقدين والمعارضين السلميين دون مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة أو الرقابة القضائية.

في الكويت، صعدت السلطات بشكل غير مسبوق من سحب الجنسية في سياق القمع السياسي عقب حل البرلمان في مايو 2024، حيث جرد أكثر من 35 ألف شخص من جنسيتهم بين أغسطس وديسمبر 2024، إضافة إلى 10 آلاف آخرين في يناير 2025 فقط، عبر قرارات لجنة حكومية دون رقابة قضائية أو حق في الطعن. وفي فبراير 2025، قادت منّا لحقوق الإنسان بياناً مشتركاً مع ثماني منظمات دولية دعت فيه إلى وقف هذه الإجراءات فوراً وإعادة الجنسية لمن سُحبت منهم دون ضمانات قانونية.

ولتسليط الضوء على هذا النمط المقلق، قدمت منّا لحقوق الإنسان ورقة إحاطة إلى المقرر الخاص المعني بمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان، تناولت أنماط الانتهاكات في الجزائر وإسرائيل والكويت والإمارات. وقد انعكست هذه المخاوف في تقرير المقرر الخاص المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر، حيث أشار تحديداً إلى الاحتجاز الإداري الواسع للفلسطينيين من غزة، ومراكز «المناصحة» في الإمارات، وممارسات الإدراج على لوائح الإرهاب في المنطقة.

ثلاثة رجال شرطة يرتدون زي مكافحة الشغب ويحملون الهراوات أثناء دورية في المدينة © ChiccoDodiFC، مرخصة بموجب Shutterstock.



كما يُعد سحب الجنسية أداة قمعية في الإمارات العربية المتحدة، حيث تقوم السلطات بشكل تعسفي بسحب الجنسية أو رفض تجديد وثائق الهوية لإسكات المعارضين السياسيين وعائلاتهم، مما يترك الأفراد عرضة لخطر انعدام الجنسية دون أي سبل انتصاف. عقب تقريرنا لعام 2024 الذي وثق هذه الممارسة وتقديمه إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، أصدر سبعة خبراء في حقوق الإنسان تابعين للأمم المتحدة رسالة مشتركة إلى السلطات الإماراتية في أبريل 2025، أعربوا فيها عن قلقهم الشديد إزاء الحرمان التعسفي من الجنسية. سلطت رسالة الأمم المتحدة الضوء على مخاوف منّا لحقوق الإنسان، مؤكدة أن هذه الممارسات تنتهك القانون الدولي، ودعت الإمارات العربية المتحدة إلى إعادة حقوق الأفراد المتضررين.

ومن الإجراءات العقابية المثيرة للقلق في الإمارات العربية المتحدة إدراج الأسماء في قوائم الإرهاب، حيث تقوم السلطات بشكل تعسفي بتصنيف أفراد وكيانات على أنهم إرهابيون دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. ففي يناير 2025، أضافت السلطات الإماراتية من جانب واحد 11 معارضاً سياسياً وأقاربهم، بالإضافة إلى ثماني شركات مسجلة في المملكة المتحدة، إلى قائمة الإرهاب الخاصة بها دون إخطارهم أو منحهم فرصة للطعن في هذه الادعاءات. قدمت منظمة منّا لحقوق الإنسان تحليلاً قانونياً إلى الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة، أبرزت فيه أن إدراج الأسماء في قائمة الإرهاب ينتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان، لأنه يسمح بتصنيف الأشخاص دون إجراءات واضحة أو رقابة، ويعتمد على تعريفات غامضة للإرهاب، ويؤثر بشدة على سبل عيش وأسر المتضررين.

وأخيراً، في الجزائر، كثفت السلطات استخدام حظر السفر التعسفي لقمع الأصوات المعارضة، لا سيما في سياق قمع حركة «الحراك» الاحتجاجية. في فبراير 2025، وثقت معاً كل من منظمة منّا لحقوق الإنسان ومنظمة هيومن رايتس ووتش 23 حالة من حالات حظر السفر التعسفي ضد نشطاء وصحفيين ومنتقدين، وكشفنا أن هذا الحظر غالباً ما يفرض دون إشعار، وبدون مدة محددة، ولا يمكن الطعن فيه. في أكتوبر 2025، نشرت منظمة منّا لحقوق الإنسان تقريراً شاملاً ورائداً استند إلى ما يقرب من 30 حالة فردية، أظهر أن حظر السفر يعزل الأصوات الناقدة بشكل منهجي

ويؤدي إلى استمرار الترهيب. كما قدمت المنظمة التماساً إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة تحث فيه السلطات الجزائرية على مواءمة قانون الإجراءات الجنائية مع مبادئ الشرعية والضرورة والتناسب. حظيت نتائج المنظمة بشأن حظر السفر في الجزائر باهتمام إعلامي دولي كبير، بما في ذلك من وكالة الأنباء الأفريقية. تم تقديم التقرير خلال ندوة عبر الإنترنت نظمتها منّا لحقوق الإنسان بالاشتراك مع اليورو ميد رايتس في أكتوبر 2025، وبُثت مباشرة عبر قناة Alternatv على الإنترنت. في أعقاب المناصرة المستمرة التي قامت بها المنظمة بشأن حظر السفر، عدلت السلطات الجزائرية قانون الإجراءات الجنائية في عام 2025 للسماح للأفراد بطلب رفع حظر السفر، مما يعالج إحدى التوصيات الرئيسية لمنّا لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن هذا التعديل غير كافي لأنه لم يحدد السلطة التي لها اختصاص النظر في مثل هذه الطلبات، كما أنه يتيح تجديداً غير محدود تقريباً لجريمة «تقويض أمن الدولة»، مما يدل على الحاجة إلى مزيد من الإصلاحات لضمان وصول الضحايا إلى سبل انتصاف ملائمة.

ضمان تأثير أصوات المجتمع المدني على إجراءات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان

بالاعتماد على رصدها وتوثيقها، حرصت منظمة منّا لحقوق الإنسان على أن تدمج آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي تراجع أوضاع البحرين والعراق ولبنان وموريتانيا والمغرب والمملكة العربية السعودية، وجهات نظر المجتمع المدني والأشخاص المتضررين مباشرة من انتهاكات حقوق الإنسان في استنتاجاتها وتوصياتها.

بدأ العام بالاستعراض الدوري الشامل الرابع للعراق في يناير 2025، حيث تلقت السلطات 263 توصية من 93 دولة بشأن قضايا مختلفة، بما في ذلك الإطار العام لحقوق الإنسان، والحق في حرية التعبير، وعقوبة الإعدام. وبعد جهود المناصرة المتكررة، عكست الدول الأعضاء توصيات منّا لحقوق الإنسان. على سبيل المثال، فيما يتعلق بحالات الاختفاء القسري، أوصت المكسيك العراق بتصنيف الاختفاء القسري كجريمة مستقلة وتعزيز التعاون مع لجنة الاختفاء القسري، بينما اقترحت كرواتيا أن ينشئ العراق سجلاً

المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل للعراق ولبنان وموريتانيا

في عام 2025، واصلت منظمة منّا لحقوق الإنسان مشاركتها في الاستعراض الدوري الشامل، وهي آلية استعراض أقران تقدم من خلالها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة توصيات لتحسين سجل حقوق الإنسان في البلدان الخاضعة للاستعراض أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

جنيف، سويسرا - 20 يونيو 2017: أعلام الدول عند مدخل مكتب الأمم المتحدة في جنيف، سويسرا. تأسس مكتب الأمم المتحدة في جنيف عام 1947، وهو مقر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. © جورجيو كاراتشولو، مرخصة من Shutterstock.



المستمرة على حرية الرأي والتعبير، وغياب المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال فترة «الإرث الإنساني»، لا سيما بسبب قانون العفو لعام 1993 الذي يديم مناخ الإفلات من العقاب، واستخدام تشريعات مكافحة الإرهاب التي تقوض الضمانات القانونية الأساسية.

في عام 2026، ستتابع منّا لحقوق الإنسان عن كُتب جلسات الاستعراض الدوري الشامل واعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل للبنان وموريتانيا، وستقدم تحليلاً شاملاً للتوصيات التي قبلتها الدولتان.

تقييم احترام الحقوق المدنية والسياسية في الأردن والمغرب

على مدار عام 2025، ساهمت منّا لحقوق الإنسان في تقديم مداخلات قبيل اعتماد قوائم المسائل من قبل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وذلك في إطار الاستعراضات المقبلة لكل من المغرب والأردن. وتُعد هذه القوائم أداة أساسية لتحديد أبرز القضايا الحقوقية، إذ تُلزم الدول بتقديم ردود مركزة، وتضمن إدماج وجهات نظر المجتمع المدني في عملية التقييم.

في مارس 2025، اعتمدت اللجنة قائمة المسائل قبل تقديم التقرير الدوري السادس للأردن. وقبل ذلك، في عام 2024، كانت منّا لحقوق الإنسان قد قدّمت مساهمة ركزت فيها على التزام الأردن بمبدأ عدم الإعادة القسرية في سياق إجراءات التسليم، مسلّطة الضوء على قضية المعارض الإماراتي خلف الرميثي، الذي سلّم من الأردن إلى الإمارات في مايو 2023 ولا يزال مختفياً منذ ذلك الحين.

وقد عكست اللجنة مخاوف المنظمة في هذا الشأن، إذ طلبت في السؤال 15 من الأردن تقديم معلومات حول التدابير المتخذة لضمان احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية قانوناً وممارسةً، بما في ذلك الضمانات الإجرائية مثل الحق في المراجعة أمام جهة قضائية مستقلة وسبل الانتصاف الفعالة. كما طلبت تحديداً معلومات حول الضمانات المتعلقة بعدم الإعادة القسرية في سياق التسليم، سواء في الإطار القانوني القائم أو في مشروع قانون التعاون الدولي

عاماً على مستوى البلاد للأشخاص المفقودين. وفيما يتعلق بحرية التعبير والتجمع السلمي، أوصت المملكة المتحدة والجمهورية الدومينيكية بالتحقيق في أعمال العنف ضد المتظاهرين، بينما أوصت عشرات الدول العراق باحترام الحق في حرية التعبير. وفيما يتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان، أوصت النرويج وفنلندا وإسبانيا العراق بتمكين المدافعين عن حقوق الإنسان بالعمل دون خوف من التهيب أو الاضطهاد أو الاحتجاز. وقبل الاستعراض الدوري الشامل، زودت منّا لحقوق الإنسان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمعلومات ذات صلة حول حالة حقوق الإنسان في العراق.

في يوليو، خلال الدورة التاسعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تم اعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل للعراق. وأبلغت السلطات العراقية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بنيتها قبول 181 توصية، تمثل حوالي 69% من مجموع التوصيات المقدمة، وهو ما يعتبر معدل قبول مرتفع. ومع ذلك، أظهر تحليل منّا لحقوق الإنسان أن هذا يمثل أيضاً انخفاضاً بنسبة 26% مقارنة بمعدل القبول المسجل خلال الدورة السابقة للعراق. وستواصل المنظمة رصد التنفيذ الفعلي للتوصيات المقبولة.

علاوة على ذلك، قبيل الاستعراض الدوري الشامل للبنان وموريتانيا الذي جرى في يناير 2026، قدمت المنظمة تقارير إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وأطلعت البعثات الدائمة على نتائج هذه التقارير.

بالنسبة للبنان، يركز تقرير منّا لحقوق الإنسان، الصادر بالاشتراك مع مركز سيدر للدراسات القانونية، على دور البلاد في تسهيل القمع عبر الحدود، قانونياً وعملياً، ويقدم توصيات محددة للسلطات اللبنانية من أجل الإصلاح، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويحلل التقرير بشكل خاص الإطار القانوني والمؤسسي في لبنان الذي يحكم عمليات التسليم، ويحدد بشكل ملموس القضايا القانونية والمؤسسية والإجرائية التي تفضي إلى ممارسة القمع عبر الحدود، في ضوء تسليم المعارض التركي-المصري القرضاي في أوائل عام 2025.

وفيما يتعلق بموريتانيا، يسلط تقرير منّا لحقوق الإنسان، الذي أُعد بالتعاون مع تحالف أيتام موريتانيا، الضوء على ثلاث قضايا رئيسية في مجال حقوق الإنسان: القيود

في المسائل الجنائية، بما في ذلك ما إذا كانت الطعون ذات أثر موقف للتنفيذ. ويعكس ذلك بشكل مباشر المخاوف الأساسية التي أثارها المنظمة بشأن نظام التسليم في الأردن.

وفي أبريل 2025، قدمت منّا لحقوق الإنسان مساهمة مشتركة مع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إلى قائمة المسائل الخاصة بالمغرب، ركزت فيها على عدد من أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لا سيما المواد 7 و19 و21 و22، المتعلقة بحظر التعذيب، وضمان حرية التعبير، والتجمع السلمي، وتكوين الجمعيات.

وفي يوليو، اعتمدت اللجنة قائمة المسائل الخاصة بالمغرب، والتي عكست بدورها عددًا من مخاوف منّا لحقوق الإنسان. فقد طلبت اللجنة معلومات حول التدابير المتخذة لمنع التعذيب والقضاء عليه، بما في ذلك ضمان عدم قبول الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب أمام المحاكم، وحماية المشتكين من أي أعمال انتقامية. وفيما يتعلق بحرية التعبير، دعت اللجنة المغرب إلى توضيح الإجراءات المتخذة لضمان قدرة الصحفيين والمدونين والمدافعين عن حقوق الإنسان على ممارسة أنشطتهم بحرية دون خوف من المضايقة أو الاحتجاز التعسفي، والنظر في إلغاء تجريم التشهير والجرائم ذات الصلة. أما بشأن حرية التجمع السلمي، فقد طلبت اللجنة معلومات حول التدابير الكفيلة بضمان توافق التشريعات المنظمة للتظاهرات مع مبادئ الشرعية والضرورة والتناسب، كما استفسرت عن القيود التعسفية المفروضة على التجمعات، بما في ذلك تلك المنظمة تضامناً مع فلسطين. وفي ما يخص حرية تكوين الجمعيات، سعت اللجنة إلى الحصول على معلومات حول الإجراءات المتخذة لإزالة القيود التي تعيق إنشاء وعمل الجمعيات، وهو ما يعكس مخاوف المنظمة بشأن التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في المغرب.

تقييم امتثال البحرين للحظر المطلق للتعذيب

في أكتوبر 2025، انضمت منّا لحقوق الإنسان إلى 10 منظمات شريكة في تقديم تقرير بديل إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب قبل استعراض حالة البحرين في نوفمبر 2025.

وتُق التقرير المشترك حالات حديثة للاستخدام المفرط للقوة خلال الاحتجاجات السلمية، والظروف المزرية في السجون التي تؤدي إلى الوفاة، واستخدام الاعترافات التي تم الحصول عليها تحت التعذيب كأدلة في المحاكم، بما في ذلك في قضايا عقوبة الإعدام. وناقش التقرير الاستخدام المستمر والمطول للاحتجاز التعسفي في قضايا السجناء السياسيين البارزين وسجناء الرأي، ووصف كيف قيدت الحكومة البحرينية المجتمع المدني وقلصت مشاركة المواطنين في الحياة العامة، مما ساهم في خلق مناخ من الخوف والإفلات من العقاب.

وقد عكست الملاحظات الختامية للجنة هذه المخاوف بشكل واضح. حيث أعربت عن قلقها من التقارير المتكررة التي تشير إلى أن التعذيب يُستخدم بشكل ممنهج لانتزاع الاعترافات، ودعت البحرين إلى ضمان عدم قبول أي اعترافات أو إفادات تم الحصول عليها تحت التعذيب كأدلة في الممارسة العملية. كما أشارت اللجنة إلى تقارير تفيد بوجود اكتظاظ وسوء في ظروف الاحتجاز داخل أماكن سلب الحرية، بالإضافة إلى معلومات تفيد بأن المحتجزين لأسباب سياسية يتعرضون بشكل متكرر إلى عقوبات جماعية، بما في ذلك فترات طويلة من الحبس الانفرادي. وأخيراً، أعربت اللجنة عن استمرار قلقها إزاء التقارير التي تشير إلى تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان، وأعضاء المجتمع المدني، والصحفيين، والمعارضين السياسيين، وغيرهم من المنتقدين لأعمال انتقامية.

التفاعل مع خبراء الأمم المتحدة المستقلين بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في السعودية

في عام 2025، قدمت منّا لحقوق الإنسان معلومات موثقة وقائمة على الأدلة إلى أصحاب الولايات في الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة بشأن الانتشار الواسع للاحتجاز التعسفي في السعودية، داعية الخبراء المستقلين إلى الضغط على السلطات للامتثال لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

في أبريل 2025، قدّمت منّا لحقوق الإنسان مذكرة إحاطة إلى الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان قبيل زيارتها إلى السعودية. وسلّطت المذكرة الضوء على الاحتجاز التعسفي لكبار السن، بمن فيهم معارضون

تقييم أداء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

من بين استراتيجياتنا تقييم أداء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهي هيئات حكومية مستقلة أنشئت لضمان حماية وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية على المستوى الوطني. ولهذا الغرض، يجب على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الالتزام بمبادئ باريس، ولاسيما التعددية والاستقلالية والفعالية، «لكي تُعتبر ذات مصداقية وتعمل بفعالية».

في عام 2025، رحبت منّا لحقوق الإنسان بإعراب اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عن قلقها إزاء عدم فعالية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في العراق. خلال جلستها في أكتوبر، قررت اللجنة الفرعية للاعتماد خفض تصنيف المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق إلى الفئة «ب» بعد مراجعة خاصة. قامت منّا لحقوق الإنسان بمراقبة عمل المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق لعدة سنوات، وأصدرت تقارير في أعوام 2021 و2024 و2025 قبل عمليات المراجعة.

واستناداً إلى الوثائق والشهادات الواردة من الشركاء المحليين، أظهرت تقاريرنا أن المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق تقصر مراراً وتكراراً عن العمل كمؤسسة وطنية مستقلة ونزيهة وفعالة لحقوق الإنسان. وسلطت منّا لحقوق الإنسان الضوء على التأثير السياسي غير المبرر على المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق ووضعها تحت إشراف وزارة العدل، مما يقوض بشكل خطير مصداقيتها وقدرتها على العمل بشكل مستقل. كما أشارت تقاريرنا إلى غياب أعضاء اللجنة منذ عام 2021 والتدهور المستمر بين عامي 2024 و2025، حيث أفادت التقارير بتوقف حوالي 90% من أعمال وأنشطة اللجنة.

ويعكس قرار اللجنة في 2025 بخفض التصنيف العديد من المخاوف التي أثارها منّا لحقوق الإنسان بشأن استقلالية المفوضية وفعاليتها وقدرتها على أداء ولايتها. وقد طعنت المفوضية في القرار، وسنواصل متابعة التطورات.

بارزون ومدافعون عن حقوق الإنسان، كما وثقت الحرمان من الرعاية الطبية الكافية للسجناء المسنين. وأثارت المنظمة مخاوف بشأن الاحتجاز المطول قبل المحاكمة دون مراجعة قضائية، وظروف الاحتجاز اللاإنسانية، واستخدام عقوبة الإعدام بحق كبار السن.

وقد عكس تقرير الخبيرة المستقلة بعد زيارتها هذه المخاوف بشكل واضح، حيث أشارت إلى أن الحرمان من الرعاية الطبية قد يُستخدم لاستهداف سجناء بعينهم. كما أعربت عن قلقها من رفض السلطات، عشية زيارتها لسجن الحائر، طلبها مقابلة رجل يبلغ 75 عاماً من ذوي الإعاقة، والعالم البارز سلمان العودة البالغ 68 عاماً، بحجة ضيق الوقت، رغم الإخطار المسبق. واعتبرت أن ذلك يشكل انتهاكاً لشروط الزيارات القطرية التي تضمن التواصل السري وغير الخاضع للرقابة مع الأشخاص المحرومين من حريتهم. واختتمت تقريرها بالقول إن «مجموعة أخرى من كبار السن المحرومين من الاستفادة من جهود البلاد نحو التحديث هم أولئك الذين يتم اعتقالهم تعسفاً، وسجنهم، غالباً في ظروف غير إنسانية، والحكم عليهم لمعارضتهم الحكومة أو اختلافهم مع سياساتها».

وبالتعاون مع منظمة القسط لحقوق الإنسان، قدمت منّا لحقوق الإنسان مذكرة إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، سلّطت فيها الضوء على فشل السعودية المنهجية في تنفيذ آراء الفريق العامل منذ عام 2016، حيث لا يزال العديد من الأفراد محتجزين رغم اعتبار احتجازهم تعسفاً والمطالبة بالإفراج الفوري عنهم. والأكثر إثارة للقلق هو إعدام بعض الأفراد رغم توصيات الأمم المتحدة، في تجاهل واضح لها. ودعت المنظمات الفريق إلى إصدار متابعة خاصة، مع التأكيد على أن التنفيذ الكامل لهذه الآراء يتطلب الإفراج غير المشروط عن جميع المحتجزين تعسفاً ورفع القيود المفروضة عليهم.

كما دعت منّا لحقوق الإنسان هذه الجهود من خلال مناصرة داخل مجلس حقوق الإنسان، حيث قدمت، إلى جانب مركز الخليج لحقوق الإنسان، بياناً شفهياً مشتركاً في 17 سبتمبر 2025 خلال الدورة الستين للمجلس، سلّط الضوء على استمرار استخدام الاحتجاز التعسفي في السعودية وعدم تنفيذ آراء الفريق العامل الصادرة بحقها.

علاوة على ذلك، منذ عام 2023، تراقب منّا لحقوق الإنسان أيضاً عمل المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر. وقد قدمنا تقريراً إلى اللجنة الفرعية للاعتماد، نحثها فيه على خفض تصنيف المجلس القومي لحقوق الإنسان إلى الفئة «ب» نظراً لفشله في حماية حقوق الإنسان في مصر. على الرغم من أن اللجنة العليا للاعتماد أيدت تقييمنا وخفضت تصنيف المجلس الوطني لحقوق الإنسان في عام 2024، إلا أن المجلس استأنف القرار وتم إعادة النظر فيه مرة أخرى في أكتوبر 2025. هذه المرة، قررت اللجنة الفرعية للاعتماد منح المجلس القومي لحقوق الإنسان تصنيف «أ»، وهو قرار شجبهناه بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية الشريكة. وقد حثت منّا لحقوق الإنسان اللجنة الفرعية بشكل خاص على بدء عملية متابعة منظمة مع معايير واضحة ومحددة زمنياً للمجلس القومي لحقوق الإنسان؛ ونشر الأسباب التي استند إليها قرار الاعتماد لعام 2025، بما في ذلك مشروع القانون الذي قدمه المجلس القومي لحقوق الإنسان؛ وإعادة التأكيد على أن الاعتماد يجب أن يظل قائماً على الأدلة ومستنداً إلى الامتثال المثبت.

جنيف، سويسرا - 23 أبريل 2015: قصر ويلسون. مقر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. جنيف. سويسرا © مايك غورسكي، مرخصة من Shutterstock.



في دائرة الإهتمام

كشف دور هيئة حقوق الإنسان السعودية



هالة مزيد التويجري، رئيسة هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، تُلقي كلمة خلال الدورة العادية الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف. © صورة الأمم المتحدة / فيولان مارتان، مرخصة بموجب ترخيص CC BY-NC-ND 2.0.

عام 2024، عملت هيئة حقوق الإنسان السعودية كناطقة بلسان الحكومة، ورفضت التوصيات الرئيسية بشأن عقوبة الإعدام وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بينما أنكرت التمييز المنهجي على الرغم من الأدلة الدامغة.

ولزيادة الوعي، قمنا بتنسيق بيان مشترك مع 10 منظمات حقوقية ونظمنا ندوة عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، خلال الدورة الستين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في سبتمبر 2025، تحدثت فلاح سيد، مسؤولة حقوق الإنسان في منّا لحقوق الإنسان، في فعالية جانبية حضرها عدد كبير من المشاركين ونظمها مركز الخليج لحقوق الإنسان، حيث كشفت عن إخفاقات اللجنة المنهجية وافتقارها إلى الاستقلالية. كما قمنا بمشاركة نتائجنا مع العديد من المؤسسات الدولية التي تتعاون مع هيئة حقوق الإنسان السعودية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، داعين إلى إنهاء الشراكات التي توفر غطاءً دبلوماسياً لعدم استقلالية الهيئة وانتهاكاتها لمبادئ باريس التي تحكم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس هيئة حقوق الإنسان السعودية، قادت منّا لحقوق الإنسان حملة لكشف دورها في التستر على انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة. وبناءً على عملنا الرائد السابق في رصد عمل الهيئة، بما في ذلك تقريرنا البارز لعام 2023، قمنا بصياغة تقرير، نُشر بالاشتراك مع منظمتي القسط لحقوق الإنسان والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، وثق كيف تفشل الهيئة بشكل منهجي في أداء دورها كمؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان.

كشفت أبحاثنا أن هيئة حقوق الإنسان السعودية تعمل على التستر على الانتهاكات المستمرة بدلاً من الوفاء بولايتها. ووجدت عائلات نشطاء بارزين أن هيئة حقوق الإنسان السعودية عرقلت محاولاتهم لإثارة المخاوف، وقدمت تأكيدات كاذبة، أو تجاهلت الطلبات تماماً. وظلت الهيئة صامتة بشأن قضايا حاسمة، بما في ذلك الارتفاع الحاد في عمليات الإعدام والانتقامات الواسعة النطاق ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. وخلال مراجعات الأمم المتحدة في

تعزيز الإهتمام الدولي بانتهاكات حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في عام 2025، عملت منّا لحقوق الإنسان على نقل القضايا الملحة المتعلقة بحقوق الإنسان إلى المحافل الدولية ووسائل الإعلام، بما ساهم في زيادة التدقيق والضغط على الحكومات لاتخاذ الإجراءات. وبالتوازي مع ذلك، شاركت المنظمة في مجموعة من أنشطة المجتمع المدني، من بينها رسائل وعرائض وبيانات موجهة إلى السلطات والجهات المعنية. كما نظمت ست فعاليات، شملت ندوات عبر الإنترنت وجلسات نقاش عُقد بعضها على هامش دورات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بهدف تسليط الضوء على الانتهاكات وتعزيز النقاش حول سبل معالجتها.

فعالية جانبية حول إساءة استخدام تدابير مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفعالية جانبية حول تقلص الحيز المدني في الجزائر، وفعالية جانبية حول استخدام التدابير الأمنية للانتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان.

في عام 2025، شاركت منّا لحقوق الإنسان في تنظيم ثلاثة فعاليات جانبية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تناولت قضايا حقوقية بالغة الأهمية في المنطقة:

فريق منّا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة في جنيف.

لرفع مستوى الوعي العام بهذه الممارسات المقلقة، نظمت منّا لحقوق الإنسان في نوفمبر 2025 ندوة عبر الإنترنت جمعت بين المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب إلى جانب خبراء من المجتمع المدني لمناقشة كيفية استخدام تدابير مكافحة الإرهاب الإدارية، مثل حظر السفر وتصنيف الإرهاب وسحب الجنسية، كسلاح لإسكات الأصوات المعارضة في الجزائر والبحرين والإمارات العربية المتحدة. في سبتمبر، نظمت منّا لحقوق الإنسان أيضاً ندوة عبر الإنترنت حول هيئة حقوق الإنسان السعودية بهدف تسليط الضوء على دورها في تلميح انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة. في أكتوبر، شاركت منّا لحقوق الإنسان في تنظيم ندوة عبر الإنترنت لعرض تقريرها الشامل حول حظر السفر التعسفي في الجزائر، والذي استند إلى نحو 30 دراسة حالة، مبيّناً كيف تُستخدم هذه الإجراءات بشكل منهجي لعزل الأصوات المنتقدة وتعزيز مناخ الترهيب.





فعالية جانبية حول إساءة استخدام تدابير مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مارس 2025.

سياسات لمناقشة وإعادة تصوّر الحقوق الرقمية والعدالة الاجتماعية في المنطقة الناطقة بالعربية.

وفي نوفمبر، شاركت مسؤولة حقوق الإنسان تانيا بولاكوفسكي في الاجتماع التشاوري الخامس لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع خبراء الأمم المتحدة، والذي نظّمه مركز الخليج لحقوق الإنسان في إسطنبول، حيث التقت بالمكلفين بولايات الإجراءات الخاصة ونشطاء من المنطقة.

كما شارك فريق منّا لحقوق الإنسان في مؤتمرات وورش عمل نظّمها شركاء من المنظمات غير الحكومية على مدار العام. ففي مايو، حضر مستشارنا القانوني ألكسيس ثيري المؤتمر السنوي الرابع عشر لشريكنا الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والذي عُقد تحت شعار التضامن مع الشعب الفلسطيني والدفاع عن حقوق الإنسان في المغرب وحول العالم. وفي أكتوبر 2025، شاركت مسؤولة حقوق الإنسان فلاح سيد في مؤتمر "خبز ونت 2025" في بيروت، وهو مؤتمر سنوي يجمع ناشطين وخبراء تقنيين وصحفيين وصنّاع



ندوة عبر الإنترنت حول هيئة حقوق الإنسان السعودية، سبتمبر 2025.

المشاركة الرقمية

2025 بالأرقام



24

ملفًا شخصيًا جديدًا للضحايا نشر
على موقعنا



103%

زيادة في عدد المتابعين على
إنستغرام و56K مشاهدة



129K

مستخدم جديد للموقع



39%

زيادة في عدد زيارات صفحات
الفيسبوك و95K مشاهدة



620K+

متابع على إكس



89%

زيادة في عدد متابعي لينكدإن
و100K ظهور

swissinfo.ch The Swiss voice in the world since 1935

GEOPOLÍTICA DEMOCRACIA CIENCIA SOCIEDAD ECONOMÍA

HRW y MRG critican el uso de prohibiciones «arbitrarias» de viaje en Argelia

03 febrero 2025 - 10:30 3 minutos

Argel, 3 feb (EFE).- Las organizaciones de defensa de derechos humanos Human Rights Watch (HRW) y Mena Rights Group (MRG) criticaron este lunes que Argelia está recurriendo cada vez más a prohibiciones «arbitrarias» de viaje como forma de represalia contra quienes perciben como críticos y pidieron a las autoridades locales que levanten estas prohibiciones y dejen de utilizarlas como «herramienta para reprimir la disidencia».

MEE MIDDLE EAST EYE

Live News Trending Opinion Video Explainers Search

War on Iran Israel's genocide in Gaza Epstein Files

News | Inside Saudi Arabia

Saudi Arabia plans to execute Shia youths on charges UN deems 'arbitrary'

Young men, who were minors at the time of their arrest, participated in peaceful protests in al-Qatif in 2011 and 2012



The organisations, led by the Geneva-based MENA Rights Group, wrote in an [open letter](#) that the Arab Interior Ministers Council must “undertake urgent reforms, in consultation with civil society, to align its legal framework and systems with international human rights law”.

The letter comes as the AIMC concluded its [42nd annual conference](#) in Tunisia amid what the organisations said is “a rise in transnational repression”.

In the past four months, there appears to have been a significant increase in the use of AIMC-circulated warrants to extradite or attempt to extradite individuals believed to be sought by Arab states for political reasons.

Lack of oversight

More broadly, there is a sense that the AIMC is a black box of information without any public checks and balances, and one with growing power.

MEE understands that the council did not respond to UN experts who [wrote a letter](#) in 2023, warning that they were concerned that the AIMC was not shielding people wanted over political activities from extradition and asking for clarity on 10 different points related to their concerns.

MENA Rights Group, which has been leading on research and advocacy about the AIMC and was among 15 civil society organisation [campaigning this month](#) to draw attention to the body during its annual meeting in Tunisia, has only heard back from the body once in an email acknowledging that the AIMC had received the NGO’s correspondence.

The AIMC did not respond to a request for comment for this article. Nor did the Egyptian, Iraqi or Kuwaiti interior ministries.

Among those documenting the cases, there is an unsettling pairing of panic and resignation.

Twice in three years, Alexis Thiry, a legal adviser with MENA Rights Group, has watched on flight-tracking websites as planes flew into airports and took away individuals, detained on AIMC warrants, whom he believed were wanted purely for political reasons.

Reuters Subscribe

In 2023, [Human Rights Watch](#) said the EHC complex was “essentially a prison” with as many as 2,700 Afghans held there.

Falah Sayed, an officer of MENA Rights Group which submitted the case, said the U.N. finding could apply to thousands of refugees locked in EHC.

The U.N. Working Group has no enforcement mechanism, but its findings are often cited in court cases and cases it covers frequently lead to detainees’ release.



قائمة المنشورات

تقارير البلدان

تقديم قائمة المسائل في إطار استعراض اللجنة للتقرير الدوري السابع للمغرب (باللغة الفرنسية فقط)، أبريل 2025.

هيئة حقوق الإنسان السعودية: 20 عاماً من تلميح سجل المملكة في مجال حقوق الإنسان، سبتمبر 2025.

الجزائر: حظر الخروج من التراب الوطني (باللغتين الفرنسية والعربية)، أكتوبر 2025.

دور لبنان في القمع العابر للحدود الوطنية، نوفمبر 2025.

الاستعراض الدوري الشامل لموريتانيا: تقرير مقدم إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، نوفمبر 2025.

التقارير المواضيعية

الترهيب والانتقام بسبب التعاون مع الأمم المتحدة: مذكرة مقدمة إلى الأمين العام، أبريل 2025

مكافحة الإرهاب والأمن كأدوات للانتقام، سبتمبر 2025

التحليلات

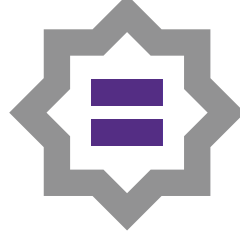
التعديلات الجديدة المقترحة من الإنتربول على نظام لجنة مراقبة ملفات الإنتربول قد تجعل من الصعب على المتقدمين الطعن في القضايا ذات الدوافع السياسية، أبريل 2025.

ممارسات مكافحة الإرهاب غير المتوافقة مع حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مايو 2025.

إسكات المعارضة باسم مكافحة الإرهاب: التدابير الإدارية كأداة للقمع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يونيو 2025.

تأثير دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بنية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، يوليو 2025.

منا
لحقوق
الإنسان



MENA
Rights
Group

إكس: https://twitter.com/MENA_Rights 

فايسبوك: <https://www.facebook.com/MENARightsGrp> 

لينكدإن: <https://www.linkedin.com/company/mena-rights-group> 

إنستغرام: <https://www.instagram.com/menarightsgroup> 

لمزيد من المعلومات حول عملنا ، أو أي قضايا تم تناولها في هذا التقرير ، يرجى زيارة
موقعنا على الإنترنت: <https://www.menarights.org/ar>

تبرع الآن لدعم عملنا في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال
إفريقيا: <https://menarights.org/ar/support-us>

تأكدوا من الاشتراك في نشرتنا الإخبارية الشهرية، ملخص منا لحقوق الإنسان، لتبقوا
على اطلاع على عملنا في تعزيز حقوق الإنسان في المنطقة.